



**قياس تأثير العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات
واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفق
النقدي: أدلة تطبيقية من البورصة المصرية**

إعداد

د. هبة جمال هاشم علي

أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس

drhebagamala@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

علي، هبة جمال هاشم (٢٠٢٣). قياس تأثير العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفق النقدي: أدلة تطبيقية من البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ١٠٩٩-١١٤٩.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

قياس تأثير العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفق النقدي: أدلة تطبيقية من البورصة المصرية

د. هبه جمال هاشم

ملخص البحث:

استهدف هذا البحث دراسة واختبار تأثير العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وقد تناول مفهوم واستراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومدى أهميته والتعرف على خيارات تصنيف قائمة التدفقات النقدية ثم عرض مدى تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلال مجلس الإدارة على الحد من تلاعب إدارة الأرباح بخيارات تصنيف التدفقات النقدية، وتم استخدام عينة البحث من خلال الاعتماد على الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 وذلك لأنها أكثر الشركات تداولاً ومن ثم فهي القادرة على تطبيق قواعد الحوكمة وإبراز جوانب استقلالية مجلس الإدارة، وفي ضوء إصدارات المعايير المحاسبية المختلفة يمكن بدء السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠ وذلك لتجنب آثار التضخم لعام ٢٠١٦، وتوصل البحث إلى وجود تأثير عكسي معنوي للعلاقة بين التخصص الصناعي واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، أي أن زيادة مستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة يساهم في تحجيم قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

الكلمات الدالة: التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، استقلالية مجلس الإدارة، تقارير التدفقات النقدية.

أولاً: المقدمة وطبيعة المشكلة

يعتبر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من أهم العوامل التي تساعد في تطبيق معايير المراجعة وذلك خلال كافة مراحل عملية المراجعة، ورغم ذلك لم تشير معايير المراجعة إلي التخصص الصناعي للمراقب بشكل مباشر رغم وجود العديد من المعايير التي قامت بمطالبة المراقب بضرورة معرفة قدر مناسب من المعلومات حول طبيعة نشاط الشركة محل المراجعة وعن الصناعة التي تنتمي إليها، حيث يساهم التخصص الصناعي لشركات المحاسبة والمراجعة في تعزيز معرفتها حول طبيعة الصناعة وإدراك مراقب الحسابات لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العملاء المرتبطين بالصناعة والنتيجة عن طبيعة أنشطتها، ومن ثم فإن التخصص الصناعي لشركات المحاسبة والمراجعة يوفر فرص لأداء خدمات عالية الجودة لمجموعة كبيرة نسبياً من عملاء الصناعة ذات الاحتياجات المتماثلة، فالتخصص الصناعي يمنح شركات المحاسبة والمراجعة ميزة نسبية تساعد على القيادة السوقية بحصولها على حصة في سوق المراجعة وعلى مستوى الصناعة تتيح لهم التحكم في سوق المراجعة بتلك الصناعة.

كما يساهم التخصص الصناعي بعدة مميزات حيث يؤدي إلي زيادة جودة الأرباح وذلك لقدرته على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الوقت المناسب، وأنه يحسن تقدير مخاطر المراجعة مما يزيد من كفاءة وجودة عملية المراجعة وينتج عن ذلك رضا العميل وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية حيث أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين التخصص الصناعي للمراجع وجودة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، كما يؤدي التخصص الصناعي إلي زيادة قدرة المراقب على مراجعة التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة في الصناعة المتخصصة فيها مما يساعد على تخفيض الوقت والمجهود والموارد اللازمة لأداء عملية المراجعة وبالتالي تخفيض تكاليف عملية المراجعة (Badawy, H., & Aly, A., 2018).

ومما لا شك فيه أن مراقب الحسابات المتخصص يؤدي دوراً هاماً في تحسين نوعية القوائم المالية وضمان سلامة التقارير المالية للشركة، ولتحقيق ذلك يجب عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك القوائم، ومع زيادة التركيز على دور مجلس الإدارة وبالأخص لجان المراجعة في اختيار مراقب حسابات متخصص والاستمرار في تكليفه، ستطلب لجان المراجعة المستقلة والنشيطة مراجعة ذات جودة عالية وبالتالي سوف تلجأ إلي اختيار المراقبين المتخصصين في قطاع الصناعة التي تعمل فيها الشركة.

وتعد استقلالية مجلس الإدارة من أهم المؤشرات الدالة على قوة وفاعلية المجلس، حيث يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين بشرط توافر المهارات والخبرات اللازمة، والقصد من استقلالية مجلس الإدارة هو أن يكون أغلب الأعضاء في الشركة غير تنفيذيين بمعنى أعضاء خارجيين وأن لا ترتبط بأعضاء المجلس أي مصالح شخصية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يزيد من قدرة المجلس على الرقابة والحد من قيام الإدارة بتحقيق مصالحها الذاتية على حساب مصلحة المساهمين فاستقلال المجلس يساعد في اتخاذ القرارات بحيادية وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح بتقارير التدفقات النقدية. (Uthman, A. B., 2022).

طبيعة مشكلة البحث

تتبع أهمية التخصص الصناعي لشركات المراجعة من وجود هياكل معرفة جيدة في الصناعة التي تتخصص بها بحيث يكون بمقدورها اكتشاف التحريفات بالقوائم المالية مقارنة بغيرها، كما يؤدي التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إلي زيادة درجة الإفصاح بالقوائم المالية وإضافة المصداقية عليها، وبالتالي زيادة جودة عملية المراجعة، ويزيد من قدرة مراقب الحسابات علي التحكم بمخاطر أعمال العميل عن طريق دراسة وتحليل للجوانب الإدارية من حيث نزاهة الإدارة والمنافسة في الصناعة (Su, L., et al, 2016)، فكلما زادت درجة تجانس الصناعة زاد تخصص مراقب الحسابات، ويرجع ذلك إلي أن التخصص الصناعي للمراقب يحقق وفر في تكاليف المراجعة وبالتالي يحقق أعلى عائد اقتصادي، فكلما كانت الشركات محل المراجعة أكثر تجانساً في عملياتها كلما تشابهت إجراءات وخطوات المراجعة المطبقة بين العملاء وكلما قلت تكاليف المراجعة وزاد العائد الاقتصادي لمراقب الحسابات، وإضافة إلى ذلك فإن التخصص الصناعي يعطي ميزة تنافسية في مجال التكلفة وبالتالي يستطيع تقديم نفس الخدمات التي يقدمها منافسيه بنفس الجودة أو أعلى ولكن بتكلفة أقل.

ويوفر التخصص الصناعي منفعة للمستثمرين تتمثل في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية المنشورة، فشرركات المراجعة المتخصصة في الصناعة تحقق هذه الفائدة من اكتسابها معارف وخبرة أكثر بالصناعة حيث يتم تحسينها بشكل مستمر عن طريق تطبيق أفضل للممارسات وتراكم الخبرات المكتسبة من الخدمات السابقة في نفس الصناعة، ولذلك فإن التخصص الصناعي يمنح المراقب المزيد من القدرات للتعرف علي الأخطاء بشكل أكثر فعالية بما يعكس علي السوق بتزايد الفعالية لدي المستثمرين بأن التخصص الصناعي للمراجع يدعم جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات التي يقوم بمراجعتها، حيث أشارت دراسة ((Ding, F.,. (2022) إلى أن شريك المراجعة يلعب دوراً ذات أهمية كبيرة في تحديد جودة المراجعة، كما أنه يمكن للأسواق الناشئة تحسين جودة المراجعة من خلال زيادة التخصص الصناعي لشريك المراجعة حتى لو لم يكن شريك المراجعة من مكاتب المراجعة الأربع الكبرى .

وفي هذا السياق أشارت دراسة (Alshabibi, B. (2021) إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى أكبر من الاستقلالية بين أعضاء مجلس الإدارة من المحتمل أن تختار شركات مراجعة كبيرة ومتخصصة صناعياً، ونظراً لأن أحد أهم وظائف مجلس الإدارة تتمثل في تخفيض تكاليف الوكالة ، فقد تم إعطاء اهتمام كبير لتكوين مجالس إدارة الشركات، حيث أوضحت الدراسة إلى أنه يتم تحديد جودة مراقبة مجلس إدارة الشركة من خلال فعالية المديرين المستقلين، فمن منظور الوكالة يجب أن يمتلك مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والرئيسية (المراجعة ، المكافآت ، التعيينات) أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، حيث يُعتبر هؤلاء الأعضاء الشخصيات الرئيسية في مجلس إدارة الشركة ويكونوا مسؤولين عن مراقبة تصرفات المديرين في الشركة، كما أنه مع زيادة استقلالية مجلس الإدارة، تزداد احتمالية أن تخضع الشركة للمراجعة من قبل إحدى شركات المراجعة الكبرى، ويشير هذا إلى أنه من المحتمل أن يتم تعيين شركة مراجعة مستقلة إذا أظهر مجلس الإدارة قدرأ أكبر من الاستقلالية.

د. هبه جمال هاشم

وأكدت دراسة (Bertoni, F., et al (2022) علي أن نظرية الوكالة تنظر إلى مجلس الإدارة في الغالب كأداة مراقبة، حيث يتحقق مجلس الإدارة مما إذا كانت إدارة الشركة تعمل لصالح المساهمين وتبذل جهداً كافياً لتعظيم قيمة الشركة دون الحصول على منافع خاصة، أما عن نظرية الموارد فتتنظر إلى مجلس الإدارة على أنه جزء لا يتجزأ من الإدارة الفعالة، والتي تُستخدم للوصول إلى الموارد والمعلومات النادرة، وتناقش كلا من نظريتي الوكالة والموارد بأن استقلالية مجلس الإدارة تلعب دوراً رئيسياً في تحديد أداء المجلس، ففي حين تؤكد نظرية الوكالة أن المديرين المستقلين سيكونون مراقبين أفضل بسبب استقلاليتهم، تؤكد نظرية الموارد أن المديرين المستقلين هم الأكثر فعالية في توفير الكفاءات والمهارات للشركة، ويمكن توضيح إلى أن الهدف الرئيسي من استقلال مجلس الإدارة في ضوء كلا من نظرية الوكالة والموارد يتمثل في تحقيق مصالح المساهمين وتحقيق المزيد من التدفقات النقدية.

هذا وتعد قائمة التدفقات النقدية أحد القوائم المالية التي يتيحها النظام المحاسبي والتي تقوم بتوضيح مصادر الأموال واستخداماتها في فترة زمنية معينة بغرض تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية، وتحتوي هذه القائمة علي معلومات مكملة لمعلومات قائمتي الدخل والمركز المالي كما توضح توزيع موارد الوحدة الاقتصادية، حيث تقدم معلومات عن استخدام القروض وكيفية تمويل المشاريع الاستثمارية وتوضح مقدار التوزيعات النقدية للمساهمين، وتتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من أهمية النقد لأي وحدة اقتصادية ومن ثم أهمية المعلومات التي تحتويها تلك القائمة، ففي الواقع ازدادت أهمية قائمة التدفقات النقدية والمعلومات المشتقة منها بسبب أوجه القصور المتلازم للمعلومات المشتقة من قائمة الدخل.

ويتيح المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) طريقتان للتقرير عن التدفقات النقدية وهما المباشرة وغير المباشرة ولكن يفضل الطريقة المباشرة وذلك لأنها تقدم معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في الطريقة غير المباشرة، كما أنه عند التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ينبغي علي الشركة التقرير في جزء منفصل بالقائمة عن إجمالي البنود الرئيسية للمقبوضات والمدفوعات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بإحدى الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة، وترى دراسة (Foerster, S., Tsagarelis, J., & Wang, G., 2017) أن الطريقة المباشرة لإعداد التدفقات النقدية أفضل في التنبؤ وتفسير التغير في عائد السهم عن الطريقة غير المباشرة، ولكن نظراً لأن أغلبية الشركات تطبق الطريقة غير المباشرة فلن يكون هناك تبايناً في التأثير علي عائد السهم بشكل عام، علي الرغم من انتقاد الطريقة غير المباشرة التي لا تسمح بتقدير قيم التدفقات النقدية المتوقعة وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المحيطة بها بسبب عدم تجميع قيم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفقاً لخصائصها المشتركة وهذا يتناقض مع أحد أهداف القوائم المالية.

كما يوضح المعيار مدي أهمية الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار نظراً لأن هذه التدفقات تمثل المدي الذي تم الاتفاق في حدوده للحصول علي أصول تهدف إلي توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية ويجب أن لا يتم تبويب المبالغ التي يتم إنفاقها كأشياء استثمارية إلا لو ترتب علي ذلك الإنفاق الاعتراف بأصل في قائمة المركز المالي، كما يوضح المعيار أن الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التمويل يعد هام لأنه يساعد علي التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس مال الوحدة الاقتصادية من التدفقات النقدية المستقبلية (عبد الرحمن، ٢٠٢٠).

د. هبه جمال هاشم

وتتم أساليب إدارة الربحية في قائمة التدفقات النقدية من خلال قيام الشركة بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية، ويمكن كذلك تصنيف التدفقات التمويلية باعتبارها نقدية تشغيلية وهذه الإجراءات لا تغير في القيم النهائية، كما يمكن دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، ومن الممكن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب ومن أمثلة ذلك تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات من الدخل الصافي أثناء حساب التدفقات النقدية.

وتتضح مدي مساهمة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات لمواجهة أساليب التلاعب بتقارير التدفقات النقدية من خلال أن المراقب المتخصص يعد أكثر الآليات الفعالة لحوكمة الشركات لما يتمتع به من استراتيجيات تمكنه من التأكد والفحص والمراجعة لأعمال الشركات من ناحية وتوفير المصدقية وبتث الثقة في التقارير المالية التي تعدها الشركات من ناحية أخرى، كما يعد التخصص الصناعي من أهم العوامل التي يمكن الارتكاز عليها في حماية حقوق المساهمين من خلال بذل العناية المهنية الواجبة والتأكد من مدي كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية ومواجهة قيام الشركات بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيال مالي (Alareeni, B. A., 2019).

واستناداً إلي ما سبق ترى الباحثة أن المرونة التي أتاحتها معايير المحاسبة (المعيار الدولي رقم ٧ والمعيار المصري رقم ٤) بخصوص التدفقات النقدية وطريقة عرض التدفقات النقدية التشغيلية أما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة تعتبر سبيل لوسائل التلاعب في قائمة التدفقات النقدية لتحقيق أهداف الإدارة، وذلك بالرغم من تشجيع تلك المعايير علي استخدام الطريقة المباشرة لإعداد التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتي تعبر عن النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية الرئيسية المولدة لإيرادات الشركة وذلك لقدرتها علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومع ذلك تقوم أغلب الشركات باختيار الطريقة غير المباشرة لإعداد التدفقات النقدية التشغيلية حتي لا تفصح عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التشغيلية بشكل مباشر، وإنما تقوم الشركات بتعديل صافي الدخل من خلال استبعاد المعاملات التشغيلية التي لا تولد أو تستخدم النقدية مثل (الاستهلاك ، والتغيرات في حسابات رأس المال العامل، والضرائب المؤجلة، وأرباح وخسائر العملة الأجنبية غير المحققة)، كما تقوم الشركات التي لديها مدفوعات كبيرة للفوائد تتجه إلي إدراجها ضمن التدفقات النقدية الاستثمارية بدلاً من التدفقات النقدية التشغيلية بهدف زيادة التدفقات التشغيلية، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في دراسة تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة علي خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

ثانياً: أهمية البحث

في ضوء مشكلة البحث تتمثل أهميته العلمية في أن موضوع التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يعد من الموضوعات التي نالت اهتمام الفكر المحاسبي، وتم تناولها في العديد من المقالات ولم يتعرض أي منهم – في حدود علم الباحثة- لتأثير علاقة التخصص باستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف التدفقات النقدية. ولذا يسعى هذا البحث إلى تقديم الدليل العملي على أهمية جودة تقارير التدفقات النقدية لأنها تعد بمثابة القناة الأساسية لنقل المعلومات المالية لأصحاب المصالح.

د. هبه جمال هاشم

في حين تتمثل أهميته العملية في أن التخصص الصناعي يعتبر مدخلاً معاصراً للتحسين المستمر والتميز في جودة الخدمات التي يقدمها المراجع من خلال اتباع استراتيجية التخصص الصناعي والتي تتمثل في تخفيض التكاليف وجودة عملية المراجعة نتيجة لتقدير المخاطر واكتشاف التلاعب بالتدفقات النقدية. كما يساهم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات باعتبارهم أحد الوسائل التي تحد من قدرة الإدارة على التلاعب بتقارير التدفقات النقدية من خلال تقليل التصرفات الانتهازية لإدارة الشركة.

ثالثاً: أهداف البحث

تشير الأدلة العلمية إلى أن استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تُمكنه من تقديم خدمات مراجعة لعملائهم ذات جودة عالية ويترتب علي ذلك معلومات محاسبية عالية الجودة للعملاء، وذلك لأن لديه خبرة أكثر في الصناعة من غير المتخصص لتقييد ممارسات إدارة الأرباح بالإضافة إلي تفاعله مع آليات حوكمة الشركات الداخلية للتعامل بما في ذلك مجلس الإدارة، فقد يتعامل مراقب الحسابات مع مجلس الإدارة وذلك لمشاركة أعضاء مجلس الإدارة في حل الاختلافات بين المراقب والإدارة.

وفي ضوء ما سبق فإن الهدف الرئيسي لهذا البحث يتمثل في دراسة تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة علي خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال عرض وتوضيح استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وعلاقتها بمحددات جودة القوائم المالية، إضافة إلى توضيح مفهوم قائمة التدفقات النقدية وخيارات تصنيفها في ضوء المعايير المرتبطة ، وتوضيح العلاقة بين التخصص الصناعي واستقلالية مجلس الإدارة في الشركات المصرية المقيدة بمؤشر EGX 100 خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ .

رابعاً: منهج البحث

سوف تعتمد الباحثة في إعداد هذا البحث على المنهجين الآتيين:

- **المنهج الاستقرائي:** من خلال استقراء العديد من المقالات والكتب والأبحاث العلمية التي تناولت مفهوم استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومدى الاستفادة من استقلالية مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات، وأثر كل منهما علي خيارات تصنيف التدفقات النقدية.
- **المنهج الاستنباطي:** حيث تعتمد الباحثة على هذا المنهج لإثبات فروض البحث ومدى نجاح أثر وأهمية العلاقة بين كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلال مجلس الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بخيارات تصنيف قائمة التدفقات النقدية.

خامساً: خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وسعياً لتحقيق أهدافه يتم تناوله من خلال ثلاث أقسام ، حيث يتناول القسم الأول طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث من خلال توضيح مفهوم واستراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومدى أهميته والتعرف علي خيارات تصنيف قائمة التدفقات النقدية ثم عرض مدى تأثير

د. هبه جمال هاشم

التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلال مجلس الإدارة علي الحد من تلاعب إدارة الأرباح بخيارات تصنيف التدفقات النقدية، فيما يعرض القسم الثاني الدراسات السابقة التي تناولت التخصص الصناعي واستقلال مجلس الإدارة وطبيعة العلاقة بينهم من أجل تحديد الفجوة البحثية واشتقاق فروض الدراسة، ويتناول القسم الثالث تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية.

القسم الأول: طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحثية

تتناول الباحثة في هذا القسم دراسة متغيرات التخصص الصناعي واستقلال مجلس الإدارة من حيث العلاقة بينهم وأثر هذه العلاقة على خيارات تصنيف تقارير التدفق النقدي ما يخدم أهداف الدراسة علي النحو التالي:

١/١ تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي واستقلال مجلس الإدارة

١/١/١ التخصص الصناعي (المفهوم والأهمية)

يعد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من القضايا الرئيسية التي نالت اهتمام كبير في فكر المراجعة ويرجع أهميته لارتباطه بخبرة المراقب في الصناعة مما يمكنه من مراجعة تتميز بجودة أعلى، حيث ظهرت أهمية التخصص الصناعي نتيجة حدوث موجة الفضائح المحاسبية الأخيرة وبعد ظهور بعض الأدلة على انخفاض جودة المراجعة مما أدى إلي زيادة الطلب علي خدمات مراقب الحسابات ذو جودة مرتفعة نتيجة لزيادة حاجة المستثمرين إلي قوائم مالية ذات جودة مرتفعة (Mukhlisin, M., 2018).

حيث تري دراسة (Thongchai, C., & Ussahawanitchakit, P., 2015) أن التخصص الصناعي يمثل المعرفة التي يكتسبها المراقب نتيجة للتخصص في مراجعة عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة، كما عرفت دراسة (حسن، ٢٠٢١) التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بأنه القدرة العالية لأداء مهمة مراجعة منظمة و متميزة عن الآخرين وبما يحقق أعلى جودة في الأداء، وأكدت دراسة (Kharuddin, K., et al 2021) أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في قطاع معين من الأنشطة الاقتصادية يمكنه من القيام بعملية المراجعة بدقة وسهولة.

كما أن التخصص الصناعي يمثل قدرة منشأة المراجعة على إشباع احتياجات عملائها في قطاع معين من خلال توفير الموارد الاستراتيجية والخبرات المتخصصة لإرضاء عملائها، حيث قدمت دراسة عميق وخبرة طويلة لمراقب الحسابات بطبيعة الأعمال الخاصة بصناعة العميل وعملياته وكيفية تطبيق القواعد المحاسبية العامة والمعالجة المحاسبية الخاصة به والتحديات التشغيلية التي يواجهها.

ويتضح مما سبق أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يرتبط بالخبرة المهنية المتخصصة وذلك من خلال اكتساب مراقب الحسابات درجة عالية من المعرفة والخبرة الخاصة بطبيعة نشاط عميل المراجعة القائمة على التدريب والممارسة في مراجعة قطاع صناعي معين، وهذا بدوره يزيد من قدرته علي اكتشاف

د. هبه جمال هاشم

التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية والذي يمكنه من الحصول علي حصة سوقية كبيرة في ذلك القطاع مما يؤهله من إصدار تقارير مراجعة بجودة عالية.

وتوجد مجموعة من العوامل تدفع مراقب الحسابات نحو التخصص في مراجعة قطاع معين عن طريق التدريب والتأهيل العلمي والممارسة العملية للمراجعة داخل هذا القطاع (Butar-Butar, S., & Indarto, S. L., 2018)، ويعتبر **الدافع الأول** انهيار عدد من أكبر الشركات العالمية وانخفاض ثقة المجتمع في دور المراجعين لعدم قدرتهم علي اكتشاف التلاعب في الوقت المناسب وهذا ما دفع العديد من مكاتب المراجعة إلي التخصص لرفع جودة عملية المراجعة وبالتالي تحسين قدرتهم علي اكتشاف الغش والتلاعب، بينما يتمثل **الدافع الثاني** في زيادة إدراك شركات المراجعة الكبرى لأهمية التخصص وذلك لزيادة قدرتها علي المنافسة في السوق مع تقديم خدمات عالية الجودة يصعب علي شركات المراجعة الأخرى تقديمها.

ويتمحور **الدافع الثالث** حول التأثير على قرار اختيار المراقب حيث أن المراقب المتخصص صناعياً أكثر التزاماً بالمعايير المهنية ويقدم مراجعة ذات جودة عالية، بالإضافة إلي اعتماد المراقبين علي الحكم والتقدير الشخصي حيث أنه كلما كان المراقب متخصص صناعياً كلما زادت قدرته علي إصدار الأحكام في الاتجاه الصحيح وهذا يؤدي إلي زيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة وزيادة دقة تقدير المخاطر الحتمية لعمليات المراجعة مما يقلل احتمال تعرض المراقب لخطر التقاضي (Kharuddin, K. A. M., et al 2021).

ونظراً لطبيعة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات اعتمدت الدراسات علي ثلاث مداخل رئيسية بشكل عام لقياس تخصص المراقب وهما (مدخل الحصة السوقية، مدخل حصة المحفظة، مدخل المتخصصين في الصناعة)، **فالمدخل الأول** وهو مدخل الحصة السوقية يعتمد علي مدي سيطرة المراقب علي عمليات المراجعة في قطاع صناعة معين، فالمراقب الذي يسيطر علي حصة سوقية أكبر في صناعة معينة الأمر الذي سينتج عنه معرفة جيدة من خلال تطوير معرفتها في هذه الصناعة، حيث أن المراقب الذي يستحوذ علي حصة سوقية أكبر في القطاع الصناعي يعتبر هو الأكثر امتلاكاً لقاعدة معرفية لهذا القطاع، ويتضح أن مقياس حصة السوق مرتبطة بنسبة المبيعات وذلك لأنها مقياس واقعي للتخصص الصناعي فعندما تكون الحصة السوقية مرتفعة تكون خبرة وتخصص المراقب في هذه الصناعة أكثر من المنافسين الآخرين، ولذلك فإن امتلاك حصة سوقية عالية يشير إلي نجاح المراقب عن منافسيه من حيث جودة المراجعة. (Bills, K. L., et al 2015).

ويعتمد **المدخل الثاني** (حصة المحفظة) في قياس التخصص الصناعي للمراقب علي معرفة إلي أي قطاع تنتمي النسبة الأكبر في محفظة دخول المراقب بحيث يكون القطاع صاحب الحصة الأكبر هو القطاع الذي قام المراقب بتطوير معرفته وزيادة حجم استثماراته لتطوير أساليب المراجعة المتعلقة به، ويوجه لهذا المقياس بعض الانتقادات منها أن تصنيف التخصص الصناعي للمراقب معتمد علي حجم القطاع وهذا قد لا يعكس الجهود الخاصة التي تتم من قبل المراقب المتخصص في هذا القطاع، كما يقوم **المدخل الثالث** (التخصص في الصناعة) علي أساس تحديد أكبر الموردين أو مقدمي الخدمة في كل صناعة بالإضافة إلي

د. هبه جمال هاشم

ثاني وثالث أكبر الموردين وإذا كانت هناك فروقاً واضحة بين الثاني والثالث أو بين الثالث وبقية الموردين وهذا يشير إلي وجود تخصص للمراجعين في تلك الصناعة. حيث يتمتع مكتب المراجعة المتخصص بكفاءة كبيرة وتقديم عملية مراجعة مرتفعة الجودة من خلال تعرف مراقب الحسابات المتخصص صناعياً على النموذج الصناعي للعميل بسرعة أكبر، لذلك فإن الفهم السريع للمعلومات الصناعية الخاصة بالعميل يجعل عمل المراجع أكثر كفاءة (Monique, A., & Harymawan, I. (2022).

وتتمثل أهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في تحسين أداءه من خلال حصوله علي معرفة دقيقة وأكبر بمعايير المحاسبة والمراجعة ومعرفة بالصناعة التي تخصص فيها مع الإطلاع علي كل جديد يطرأ عليها بحيث يكون ملماً بجميع التطورات في هذا المجال والإحاطة بمعظم المعلومات التي من الصعب عليه الحصول عليها في حالة عدم تخصصه، ومن ثم يستطيع الوفاء بمتطلبات التقارير في هذه الصناعة التي يكون المراقب متخصص في أداء الخدمة للعملاء العاملين بها، كما أنه يسهل مهمة المراقب عند فحص العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة والتي تعتمد علي التقدير الشخصي وينتج عن ذلك تخفيض احتمالات وفرص عدم اكتشاف احتواء القوائم المالية علي أخطاء جوهرية، بالإضافة إلي أنه يعزز من سمعة مكاتب المراجعة المرتبطة بتقديم خدمات ذات جودة عالية وفي نفس الوقت يمكنهم من توسيع نطاق خدماتها وذلك لتقديم التخصص الصناعي لخدمات ذات مستوي عالي من التأكيد ويرتقي بكفاءة المراجعة نتيجة لاكتساب المراقب خبرة عالية لتقييم الأخطاء المهمة وإيجاد الحلول الممكنة لها (Hosseini, S. A., et al 2021).

كما يساعد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تخفيض مخاطر المراجعة وذلك من خلال قدرة المراقب المتخصص من أداء كل مرحلة من مراحل المراجعة بالشكل المطلوب مما يخفض من مخاطر المراجعة، حيث أن المراقبين المتخصصين أكثر قدرة علي التمييز بين المخاطر المرتفعة للمراجعة والمخاطر المنخفضة مقارنة بالمراقب غير المتخصص، فقد يؤدي وجود مخاطر مرتفعة للمراجعة إلي مقاضاة مراقب الحسابات من قبل مستخدمي القوائم الأمر الذي يعرضه للمساءلة من قبل الجهات المختصة.

وترى دراسة (Zhang, Y., Sun, F., & Xian, C., 2017) أن تبني شركات المراجعة لاستراتيجية التخصص الصناعي كممثل لجانب العرض في سوق خدمات المراجعة يؤدي إلي الحد من مخاطر بيئة أعمال المراجعة، ومن ناحية أخرى يؤدي تبني شركة المراجعة لاستراتيجية التخصص الصناعي إلي تعزيز الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وينتج عن ذلك زيادة الطلب من قبل عملاء المراجعة المتخصصة للحد من الأزمات المالية للشركات وتطوير الأسواق المالية، ويتضح أن تبني شركات المراجعة استراتيجية التخصص الصناعي ستؤدي إلي تحسين جودة خدمات المراجعة الخارجية مقاسة بجودة التقارير المالية للشركات من ناحية وتحسين كفاءة الأسواق المالية مقاسة بتكلفة الوكالة وتماثل المعلومات من ناحية أخرى.

د. هبه جمال هاشم

كما ذكرت دراسة (Su, L., et al (2016) أن أهمية التخصص الصناعي لشركة المراجعة تنبع من أن لديها هيكل معرفة جيدة في الصناعة التي يتخصصون بها بحيث يكون بمقدورها اكتشاف التحريفات بالقوائم المالية مقارنة بغيرهم، كما أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤدي إلي زيادة درجة الإفصاح بالقوائم المالية وإضافة المصدقية عليها، وبالتالي زيادة جودة عملية المراجعة، كما يزيد التخصص الصناعي من قدرة مراقب الحسابات علي التحكم بمخاطر أعمال العميل عن طريق دراسة وتحليل للجوانب الإدارية من حيث نزاهة الإدارة والمنافسة في الصناعة. وأشارت دراسة Fang et al., (2018) إلى أن التخصص الصناعي يؤثر سلباً على تأخير تقرير المراجعة، كما أوضحت دراسة (Monique, A., & Harymawan, I. (2022) أن التخصص الصناعي للمراجع يجعله أكثر كفاءة في إجراء عملية المراجعة من خلال تطوير المعرفة والخبرة المحددة المطلوبة في الصناعة والتكيف بشكل أسرع مع العمليات التجارية للعميل لأنه يصدر تقرير المراجعة بسرعة أكبر أو يخفض من تأخر تقرير المراجعة.

ويعتبر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من أهم العوامل التي تساعد في تطبيق معايير المراجعة ذلك خلال كافة مراحل عملية المراجعة، ورغم ذلك لم تشير معايير المراجعة إلي التخصص الصناعي للمراقب بشكل مباشر بل مع وجود العديد من المعايير التي قامت بمطالبة المراقب بضرورة معرفة قدر مناسب من المعلومات حول طبيعة نشاط الشركة محل المراجعة وعن الصناعة التي تنتمي إليها، وفيما يلي أمثلة لمعايير المراجعة المصرية والدولية التي أشارت ضمناً في بعض فقراتها علي أهمية التخصص الصناعي للمراقب.

ويتطلب معيار المراجعة المصري رقم ٢٤٠ "مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية" توضيح دور التخصص الصناعي للمراقب في قدرته علي التقييم الدقيق لتقليل خطر الغش والتلاعب في القوائم المالية وذلك من خلال معرفته الجيدة بقطاع التخصص ومعرفة السياسات المحاسبية المتبعة وخبرته بالعرف السائد داخل القطاع المتخصص، كما تظهر الفقرة رقم ١٥ في معيار المراجعة المصري رقم ٢٥٠ "مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة القوائم المالية" أن يكون المراقب المتخصص علي علم بكافة التفاصيل القانونية لهذا القطاع، وهذا ما تطلبه أيضاً معيار المراجعة الدولي (IAS,310) بعنوان "الإلمام بطبيعة نشاط العميل".

بينما يتطلب معيار المراجعة الدولي (IAS, 315) بعنوان "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" ضرورة تفهم مراقب الحسابات طبيعة أنشطة وعمليات الشركة محل المراجعة وخصائص بيئة الأعمال التي تنتمي إليها قبل الموافقة على التكاليف بعملية المراجعة وبعد قبول التكاليف، وبالمثل يهدف معيار المراجعة المصري رقم ٣١٥ " تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام" إلى تفهم طبيعة النشاط وبيئة الشركة والقطاع الذي تعمل به وهو ما يتمتع به المراقب المتخصص وينتج عن ذلك كفاءة وجودة عملية المراجعة.

د. هبه جمال هاشم

وفي حين أشارت الفقرة الخامسة من معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٠ "مراجعة التقديرات المحاسبية" إلى مدي أهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في مراجعة التقديرات المحاسبية، أوضحت أيضا الفقرة السادسة من معيار المراجعة الدولي (IAS,550) بعنوان "الأطراف ذوي العلاقة" بأن مراقب الحسابات يحتاج إلي المعرفة بأعمال الشركة والصناعة التي تنتمي إليها لمساعدته في معرفة الأحداث والمعاملات التي قد يكون لها أثر جوهري علي القوائم المالية.

وترى الباحثة أن التخصص الصناعي يعد من أهم محددات تحسين جودة المراجعة خاصة في الوقت الحالي والتي تواجه فيه مهنة المراجعة الضغوط والانتقادات من العديد من الأطراف التي تطالب بدراسة وتقويم جودة المراجعة خاصة في ظل عدم وجود أساليب موضوعية لتقويم هذه الجودة، كما يعمل علي تقليل فجوة المراجعة فالتخصص في مزاولة مهنة يحسن من جودة الأداء، والتي تعد مطلباً أساسياً لكافة المستفيدين من مهنة المراجعة من أجل إضفاء الثقة علي قوائمها المالية.

٢/١/١ استقلالية مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة أحد الآليات الحاكمة لأداء المديرين في الشركة من وجهة نظر حملة الأسهم، وتكون مهمة مجلس الإدارة الرقابة علي أداء المديرين للحد من سلوكهم غير المرغوب مع وضع استراتيجيات الشركة التي تهدف إلي تعظيم الأرباح ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يؤدي مهامه بشكل أفضل لا بد أن يتمتع بدرجة استقلالية، ويقصد باستقلالية مجلس الإدارة أن يكون معظم أعضاء مجلس الإدارة أعضاء خارجيين أي غير تنفيذيين، وتعد استقلالية مجلس الإدارة محدد أساسي لكفاءة المجلس ومدي قيامه بمهامه الإشرافية والرقابية، ويوجد علاقة موجبة بين استقلالية المجلس بأداء الشركة فهو يقلل من مخاطر التحصين الإداري وذلك لما يتمتع به الأعضاء المستقلون من خبرات موضوعية في عملية صنع القرار ، وأكدت دراسة (Hom, C., et al (2022) علي أن الاستقلال يرتبط بقوة بمهمة التحكم في مجلس الإدارة، فمن المتوقع أن المدير غير التنفيذي يكون مستقلاً وغير خاضع للمصالح الخاصة والسياسية أو التحيزات، وبالتالي يكون قادر على التصرف وممارسة الرقابة بشكل موضوعي ومناسباً لتعزيز مصالح المنظمة، ومن الناحية النظرية تتم الإشارة إلى الاستقلال أو تقييمه بشكل غير مباشر من خلال انفصال مجلس الإدارة عن المنظمة مثل عدم المشاركة في الأعمال اليومية، ورغم ذلك ذكرت الدراسة أن هذا الانفصال قد يحد من وقت وفرصة مجلس الإدارة لاكتساب وفهم بيئة الأعمال التي تحيط بالمنظمة .

ووفقا لدراسة ((Soyemi, K., et al (2021) فإن هناك أربع وظائف رئيسية لمجلس الإدارة تتمثل في تحديد أهداف الشركة، تعيين الرؤساء التنفيذيين للشركة، الإشراف على خطط الإدارة للاستحواذ، تنظيم الموارد المالية والبشرية لتحقيق أهداف الشركة، والمراجعة النهائية لتقديم الشركة نحو تحقيق أهدافها، وبما يتوافق مع ضرورة أن يوفر مجلس الإدارة إرشادات استراتيجية فائقة لضمان حوكمة الشركة لمساءلة الشركة أمام أصحاب المصلحة وضمان إنشاء فرق تنفيذية مؤهلة تأهيلا عاليا تتولى إدارة الشركة. ولكي يكون مجلس الإدارة فعالاً، يجب أن يكون مستقلاً من خلال فصل الملكية عن الإدارة مع تجنب التأثير بشكل غير ملائم بالمصلحة المكتسبة وأن يكون خالياً من أي قيود من شأنها أن تمنع اتخاذ مسار العمل الصحيح.

د. هبه جمال هاشم

حيث أشارت دراسة (Le, Q., et al (2022) إلى وجود اتفاق بين الأكاديميين والممارسين على أن المراقبة وتقديم المشورة هما الدورين الرئيسيين للمديرين المستقلين.

وأوضحت دراسة (Chiang, S., et al (2020) إلى أنه لكي يؤدي مجلس الإدارة واجباته بفاعلية في الإشراف والتوجيه والرقابة فإنه يقوم بإنشاء مجموعة من اللجان وتتكون هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومن أهم تلك اللجان لجنة المراجعة التي يقوم مجلس الإدارة بتكوينها ولا يقل عددها عن ثلاثة أعضاء مستقلين منهم واحداً ذو خبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، ومن أهم مهام لجنة المراجعة أنها تعد حلقة وصل بين مجلس الإدارة وكلاً من المراقب الداخلي والخارجي وتقوم هذه اللجنة بمراجعة عملية إعداد التقارير المالية والمحاسبية وتقييم كفاءة المدير المالي وباقي الأعضاء ودراسة ومراجعة الفوائم المالية قبل العرض علي مجلس الإدارة وإبداء رأيها وتوصيتها، ودراسة أيضاً نظم الرقابة الداخلية ومراجعة وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية وكذلك دورها في دعم الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

وتؤكد نظرية الوكالة أن استقلال مجلس الإدارة يدعم الرقابة علي أنشطة الإدارة ويحد من تضارب المصالح بين الملاك والمديرين كما يقلل من تكاليف الوكالة، حيث أشارت دراسة (Le, Q., et al (2022) أنه من منظور الوكالة يؤكد العديد من العلماء أن وظيفة المراقبة للمديرين المستقلين تلعب دوراً أساسياً في التخفيف من تضارب المصالح المحتمل بين المديرين والمساهمين لضمان توافق مصالح المديرين مع مصالح المساهمين. وأوضحت دراسة (Namazi, M., & Hosseini-Nia, S., 2017) أن استقلال مجلس الإدارة يعد أداة للتخفيف من الآثار السلبية لمشكلة الوكالة الناتجة عن سلوك المصلحة الشخصية عند تعارض أهداف الإدارة مع أهداف أصحاب المصلحة أو عندما يكون من الصعب التحقق من امتلاك المديرين الخبرات والمهارات اللازمة لأداء المهام الموكلة إليهم التي يزعمون امتلاكها كما تمكن الرقابة من خلال مديرين مستقلين الحد من نطاق النشاط الإداري الضار عن طريق تنفيذ آليات المراقبة الفعالة. بينما تري نظرية أصحاب المصالح أن المديرين المستقلين لديهم حافز أكثر لحماية حقوق أصحاب المصالح، كما يتوفر لديهم وعي باحتياجاتهم وتوقعاتهم خوفاً من تكاليف السمعة الكبيرة التي يتحملوها في حالة فشل الشركة، وتأكيداً علي أهمية مجلس الإدارة أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري إلي أنه يجب أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين والمستقلين أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدني مستقلين ويتمتعون بمهارات فنية وتحليلية وذلك لأنه في حالة عدم استقلال مجلس الإدارة سوف تكون مراقبة الإدارة ضعيفة.

فعندما يوجد اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة من داخل الشركة ومن خارجها يؤثر أيضاً علي طابع رؤيتهم الاستراتيجية نظراً لاهتمام الأعضاء داخل الشركة بالأداء الاقتصادي قصير الأجل بينما يهتم الأعضاء من خارج الشركة بالأداء طويل الأجل وبالفضايا البيئية والاجتماعية، ولذلك وجدت دراسة (Shaukat, A., et al 2016) علاقة طردية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأداء الشركة المتعلق بالبيئة والمجتمع، حيث ظهرت العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركات في الدول التي لا يتوافر فيها منظومة من القوانين التي تحمي مصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة بالشركة، وفي الصين كإحدى

د. هبه جمال هاشم

الأسواق الناشئة التي بدأت بالاستغناء حديثاً عن الإدارة الحكومية للشركات. حيث أكدت دراسة Hu, X., et al (2022) على تأثير استقلالية مجلس الشركات على أداء الشركة، وذكرت الدراسة أن أداء الشركة يرتبط بشكل إيجابي باستقلالية مجلس الإدارة عندما ينخفض الطلب على منتج خاص بالنسبة للشركات الصغيرة والشركات ذات النمو المرتفع وعوائد الأسهم الأكثر تقلباً.

وتعتبر مسؤوليات مجلس الإدارة أحد مبادئ حوكمة الشركات التي تتضمن ضرورة أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وتحقيق مصالح الشركة والمساهمين، وتوفير بيئة رقابة فعالة، وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، والالتزام بتشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، فقد أشارت دراسة (Alipour et al., 2019) إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تؤثر بشكل إيجابي على أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تتمتع المجالس ذات الاستقلالية الأكبر بالقدرة على مراقبة المديرين بشكل فعال والحفاظ على سلوكهم الانتهازي تحت السيطرة. وأوضحت دراسة (Agarwala, N., et al (2022)) أنه لتحسين الحوكمة، يلزم تعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين، من أجل أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات بكفاءة.

كما أشارت دراسة (Soyemi, K., et al (2021) إلى أن حوكمة الشركات القوية تتطلب وجود مجلس إدارة فعال يكون مسئول عن تحديد أهداف الشركة ووضع الخطط والسياسات الإستراتيجية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ويتضمن دور مجلس الإدارة أيضاً قيادة الشركة والسيطرة عليها وتوفير القيادة الريادية للشركة في إطار ضوابط حكيمة وفعالة تسمح بالتقييم المناسب وإدارة المخاطر، ويتضح أن استقلالية مجلس الإدارة قد تكون بديلاً عن القوانين والتشريعات في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات وتساهم في تحسين مستوي أدائها، حيث أن استقلالية مجلس الإدارة قد ترتبط بعلاقة طردية مع الإفصاح الطوعي للمعلومات مما يزيد من شفافية المعلومات المحاسبية ويخفض من عدم تماثل المعلومات المقدمة للمستثمرين، ويترتب على ذلك أن المديرين المستقلين يعكسون رقابة أكبر على أداء الشركات من المديرين الداخليين من خلال خبرتهم السابقة، مما يزيد للشركة معرفة مباشرة ومعلومات نادرة من الصعب الحصول عليها من مكان آخر، واستناداً لما سبق يتضح أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يعتبرون مستشارين مهمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية فالشركات التي لديها استقلال لمجلس إدارتها تتميز بأداء تشغيلي وأداء أفضل للأسهم مقارنة بالشركات التي ليس لديها استقلال لمجلس الإدارة.

٢/١ تأثير العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجع واستقلال مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية

١/٢/١ خيارات تصنيف قائمة التدفقات النقدية في ضوء المعايير المرتبطة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تقوم بإعدادها إدارة الشركات، وتحتوي بالتفصيل على التدفقات النقدية الداخلة إليها وكذلك التدفقات النقدية الخارجة عنها، حيث تقوم بتوضيح مصادر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ثم تحديد التغيرات التي طرأت على رصيد النقدية وما في حكمها وأيضاً أسباب ومصادر هذا التغير، فيشير التدفق النقدي الإيجابي من العمليات إلى الأصول السائلة للشركة تزايد لتمكين المنظمة من تسوية الديون ذات الصلة بأعمالها، وإعادة الأموال

د. هبه جمال هاشم

إلى المساهمين ، ودفع النفقات ، وتوفير حاجز ضد التحديات المالية المستقبلية، كما يشير التدفق النقدي السلبي إلى انخفاض الأصول السائلة للشركة (Benson, E., & Odey, J. O. (2022).

وأوضحت دراسة (Gupta, G., & Mahakud, J. (2022)) أن التدفق النقدي الحر يمثل أحد العوامل التي تؤثر على الاستثمار المفرط، ووفقاً لما تناولته الدراسة فإن التدفق النقدي الحر هو تدفق نقدي يزيد عن المطلوب لتمويل جميع المشاريع التي لها صافي القيمة الحالية موجبة. وقد يؤدي المقدار الكبير من التدفق النقدي الحر للشركة إلى زيادة احتمالية الإفراط في الاستثمار، حيث إن حساسية التدفق النقدي الحر للإفراط في الاستثمار يصبح بطبيعة الحال محور تركيز الإدارة والمساهمين، كما أن المقدار الكبير من التدفق النقدي الحر سيجعل الإدارة تختار بعض المشاريع الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية السلبية.

كما وثقت الدراسات السابقة (Eca et al.,2022 & Gupta et al.,2020) أن حساسية التدفق النقدي للاستثمار ستكون أقوى بالنسبة للشركات التي تواجه تعهدات مفرطة بين التكاليف الداخلية والخارجية. ووجدت الدراسات أدلة من الاقتصادات المتقدمة وكذلك الناشئة على أن التدفق النقدي للاستثمار في الشركات المقيدة مالياً أكثر من الشركات غير المقيدة مالياً. وأوضحت دراسة (Gautam, V., & Vaidya, R. R. (2018)) وجهه نظر متناقضة حول حساسية التدفق النقدي للاستثمار، فتشير الدراسة إلى أن الشركات التي تبدو أقل تقيداً من الناحية المالية لديها حساسية أكبر تجاه الاستثمارات من الشركات المقيدة مالية بشكل أكثر. بالإضافة إلى ذلك فحصت دراسة (Larkin et al. (2018) حساسية التدفق النقدي الاستثماري عبر الأسواق الدولية وذكرت الدراسة أن حساسية التدفق النقدي للاستثمار ظلت ثابتة في الدول الفقيرة لكنها انخفضت بشكل حاد في الدول الغنية بمرور الوقت.

وأشارت دراسة (Benson, E., & Odey, J. O. (2022) إلى أن هناك ثلاثة أنواع محددة من التدفقات النقدية يتمثل أولها في التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية للشركة وتتمثل أهمية هذه التدفقات النقدية في أن المنظمات يجب أن تكون قادرة على توليد تدفق نقدي إيجابي من العمليات التشغيلية على المدى الطويل لتظل قابلة للاستمرار. ويتمثل ثانيها في التدفق النقدي الناتج عن الاستثمار، ويعكس هذا التدفق النقدي كيفية استخدام الأموال النقدية للمنظمة. وأخيراً فإن النوع الثالث يتمثل في التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية ويمثل هذا النوع من التدفقات المبالغ الذي تم الحصول عليها عن طريق الاقتراض أو من إصدار الأسهم وكذلك المدفوعات المسددة لسحب الديون وإعادة شراء الأسهم وتوزيع الأرباح على المالكين.

فلقد أكدت دراسة (Cheung, W. M., & Jiang, L., 2016) إلى أن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى إمداد المستخدمين بمعلومات عن مقبوضات ومدفوعات الشركة مع تبويبها حسب الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، وتقوم هذه القائمة بتقييم مستوى جودة الأرباح، وتقييم مستوى السيولة في الشركة، وتساعد في توقع قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل تستخدم في سداد القروض مع الحفاظ على مستويات التشغيل، وتمويل استثمارات جديدة، وتوزيع الأرباح على حملة الأسهم، كما أنها توفر معلومات يمكن من خلالها تحليل المرونة المالية للشركات ودرجة سيولتها، لأن هذه المعلومات مكملة للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأخرى بحيث يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية الداخلة

د. هبه جمال هاشم

والخارجة من الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية التي تمكن مستخدميها من تقييم سيولة ومرونة الوحدة الاقتصادية وجودة أرباحها والتنبؤ بمعدلات نموها.

وأوضحت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠٢٠) أن أهمية قائمة التدفقات النقدية تنبع من أهمية النقد لأي وحدة اقتصادية ومن ثم أهمية المعلومات التي تحتويها تلك القائمة، ففي الواقع ازدادت أهمية قائمة التدفقات النقدية والمعلومات المشتقة منها بسبب أوجه القصور المتلازم للمعلومات المشتقة من قائمة الدخل، حيث ينص معيار المحاسبة المصري رقم (٤) بشأن قائمة التدفقات النقدية علي أن أهمية هذه القائمة تنطلق من المعلومات التي تحتويها وتمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات الحادثة علي صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي، وكذلك قدرة المنشأة علي التأثير علي مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية بما يسمح لها بتوفيق أوضاعها مع الفرص المتغيرة، كما تمكن مستخدمي القوائم المالية من تطوير نماذج بغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لشركات مختلفة، بالإضافة إلي أنها تساعد علي مقارنة الأداء التشغيلي لوحدات مختلفة وذلك لأنها تستبعد الآثار الناتجة من استخدام معالجات محاسبية لنفس المعاملات والأحداث.

وأشارت دراسة (Sheikh, S. 2022) إلى أن التقلبات المرتفعة في التدفقات النقدية تؤدي إلى زيادة استمرار النقص في النفقات الاستثمارية وزيادة تكرار جمع الأموال الخارجية، حيث تحاول الشركات التخفيف من أوجه النقص في التدفقات النقدية الداخلية والنفقات الاستثمارية، مما يجعل من الصعب التخطيط للمشاريع الاستثمارية المستقبلية، مما يظهر أهمية تقارير التدفقات النقدية في دعم الاستثمار المستقبلي للمنظمات، حيث مرت هذه التقارير بعدة تطورات منذ ستينات القرن الماضي حتي وصلت إلي شكلها الحالي، تغيرت خلالها في الشكل والمضمون وذلك للحصول علي قائمة مالية تتكامل مع القوائم المالية الأخرى وتحقق الغرض منها .

ففي عام ١٩٨٧ أصدر مجلس معايير المحاسبة المصرية الأمريكي FASB الإصدار رقم ٩٥ الذي ألزم الوحدات الاقتصادية الأمريكية بإعداد قائمة التدفقات النقدية بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي، وفي عام ١٩٩٣ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ بشأن قائمة التدفقات النقدية وأوصي أن تعد هذه القائمة كجزء لا يتجزأ من البيانات المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية بشكل دوري، وفي عام ١٩٩٧ ظهرت قائمة التدفقات النقدية في مصر بصور قرار وزير الاستثمار المصري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ معيار رقم ٤ بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية.

ويتضح لدى الباحثة أن تطور هذه القائمة نتج عن تطور حاجة مستخدمي القوائم المالية للمعلومات ومن تحليل هذه المراحل فإن كل مرحلة يزداد فيها المعلومات المفيدة للمستخدمين عن التدفقات النقدية. حيث يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤) عرض التدفقات النقدية في القائمة مبنية إلي تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل حيث تقوم الشركات بعرض تلك التدفقات بالطريقة التي تكون أكثر ملاءمة لأعمالها، ويوضح المعيار أن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل تنشأ من الأنشطة الرئيسية المولدة للإيراد، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة.

د. هبه جمال هاشم

ويترك المعيار أيضاً حرية الاختيار للشركات لعرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، وبالنسبة للتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل فيتم عرضها بصورة منفصلة للفئات الرئيسية لكل من إجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار والتمويل، كما أوضح المعيار أن التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية يجب تسجيلها بعملة التعامل للشركة في تاريخ التدفق النقدي، وبالنسبة للفوائد وتوزيعات أرباح الأسهم يجب تبويبها بطريقة متسقة من فترة لأخرى كأنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، وأما الإفصاح عن تدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب علي الدخل يجب أن يكون بشكل منفصل وتبويبها كتدفقات نقدية ناتجة من الأنشطة التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة تمويلية أو استثمارية محددة.

وبالنسبة للاستثمارات في شركات تابعة أو مشروعات مشتركة يجب الاقتصار على عرض التدفقات النقدية التي تتم بين الوحدة الاقتصادية والجهة المستثمر فيها، وفي حالة الحصول على شركة تابعة أو فقد السيطرة على الشركات التابعة يجب عرض إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن هذه الحالة بشكل منفصل وتبويبها كأنشطة استثمارية.

وبمقارنة المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) بالمعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) فإن المعيار الدولي يتطلب إعداد قائمة بالتدفقات النقدية وعرضها كجزء مكمل للقوائم المالية لكل فترة من الفترات التي تقوم الشركات بإعداد بيانات مالية عنها، كما تتطلب تبويب التدفقات تبعاً لطبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، حيث أوضح المعيار أن يتم إعداد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة أي أن يتم الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية، أو بالطريقة غير المباشرة وفيها يتم تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية وأي بنود مؤجلة أو مستحقة مرتبطة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية وكذلك بنود قائمة الدخل أو النفقات المرتبطة بتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية (Baik, B., et al., 2016).

ومما سبق يتضح مرونة معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ لإتاحته طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية، كما يتسم بالمرونة في بعض البنود مثل الفوائد والتوزيعات عند تبويبها على الأنشطة الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية، ونتج عن هذه المرونة أحد وسائل التلاعب في قائمة التدفقات النقدية لتحقيق أهداف الإدارة، بحيث تقوم الشركات التي لديها مدفوعات كبيرة للفوائد تتجه إلى إدراجها ضمن التدفقات النقدية الاستثمارية بدلاً من التدفقات النقدية التشغيلية بهدف زيادة التدفقات التشغيلية.

كما يتضح وجود توافق بين معيار المحاسبة المصري رقم (٤) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) حيث أنه يتعين على الشركات إعداد قائمة التدفقات النقدية بعد إعداد قائمتي الدخل والمركز المالي، وذلك لأنه يلزم لإعداد قائمة التدفقات النقدية توافر بيانات قائمة الدخل للفترة المالية وقائمتين المركز المالي في بداية ونهاية الفترة المالية ومن ثم يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وهي تلك التدفقات التي ترتبط بأنشطة تشغيل الشركات والتي تكون سبب في توليد الإيراد، كما أن كلا من المعيارين يتيح الاختيار بين الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة لعرض التدفقات النقدية التشغيلية .

وقد يرجع ذلك إلى الاعتقاد بعدم اختلاف المحتوي المعلوماتي للطريقتين وبالتالي تستخدم الشركات الطريقة التي تراها ملائمة لها، ولأنه في ظل الطريقتين يتم توفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرار، وهذا ما أوضحت دراسته (Baik, B., et al., 2016) أن السبب في مرونة استخدام أي الطريقتين سواء المباشرة أو غير المباشرة يرجع إلى اعتقاد واضعي المعايير أن الشركات تستطيع من خلال الطريقة غير المباشرة تقدير المدفوعات للموردين والمقبوضات من العملاء وهذا هو السبب في عدم مطالبة المعيار الأمريكي بإعداد التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة عند استخدام الطريقة غير المباشرة وذلك لأن هناك اختلاف كبير بين أرقام المدفوعات والمتحصلات التي تم تقديرها من قائمة التدفقات النقدية المعدة بالطريقة غير المباشرة الموضح عنها فعلا في القائمة المعدة بالطريقة المباشرة، ولذلك أوصي المعيار بأن تعد الشركات قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالطريقتين وذلك لتحقيق الهدف منها.

٢/٢/١ تأثير التخصص الصناعي واستقلال مجلس الإدارة على تصنيف تقارير التدفق النقدي

يعتبر استقلال مجلس الإدارة أمراً بالغ الأهمية لكي تعمل مجالس الإدارة بما يخدم مصالح المساهمين، فقد ركزت الأدبيات المحاسبية (Muniandy, B. 2022) على الدعوة بشدة إلى استقلالية مجالس إدارة الشركات على أساس أنها تعزز قدرة مجلس الإدارة على تنفيذ وظيفته الرقابية بشكل صحيح والاضطلاع بمسئوليات الحوكمة، فلقد أشارت الدراسة على ضرورة الحاجة إلى النظر في سمات مجلس إدارة الشركة لفهم تأثير هذه السمات على استقلالية المجلس في إشارة منها إلى توضيح تأثير التنوع الديموغرافي في مجالس إدارة الشركات على استقلالية مجلس الإدارة. فقد يكون الارتباط الإيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة وكفاءة الاستثمار أقوى بالنسبة للشركات ذات المجالس الأكثر تنوعاً ديموغرافياً، ولهذا ذكرت الدراسة أنه من المتوقع أن يكون الارتباط الإيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة وتخصص مراقب الحسابات أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات ذات التنوع الديموغرافي الأكبر في مجالس إدارتها.

كما يعتبر استقلال مجلس الإدارة عنصر مهم لتحقيق فعالية المجلس في متابعة الإدارة التنفيذية والإشراف عليها بشكل فعال كما أنه يقوم بدور هام في الحد من تعارض المصالح بين الملاك والمديرين، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن استقلال مجلس الإدارة يساعد علي تقليل مشاكل الوكالة والتكاليف الناتجة عنها، وذلك لأنه أكثر قدرة علي حل مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات عن طريق المزيد من الإفصاح عن التدفقات النقدية، وقد أشارت العديد من الدراسات (Elfeky, M. I., 2017) إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوي الإفصاح عن التدفقات النقدية.

وفي الولايات المتحدة يتضمن تقرير مجلس الإدارة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية علي فقرة توضح فيها مسئولية الإدارة عن التقرير المالي حيث يؤكد فيها مجلس الإدارة علي وجود نظام للرقابة الداخلية للشركة مصمم لتوفير تأكيد معقول بموثوقية ومصداقية القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها ويوفر حماية للأصول من سوء الاستخدام أو التصرف، ويتم التعاقد مع مراقب حسابات متخصص في صناعة الشركة لفحص ذلك وإعطاء رأي محايد يتم نشره في تقرير خاص بجانب تقرير المراجعة باعتباره من خدمات التأكيد، ويتضح مما سبق أهمية الإفصاح عن مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية الخاص

د. هبه جمال هاشم

بالشركة للمساهمين بمعرفة مجلس الإدارة من خلال تقريره السنوي، ومدى إعطاء تأكيد مناسب عن ذلك بواسطة مراقب حسابات متخصص صناعياً في مجال الشركة (Laoworapong, M., et al 2015).

كما أن المديرين المستقلين يلعبون دوراً هاماً في تحسين مستوى الإفصاح عن تقارير التدفقات النقدية وذلك لقيامهم بدور خبراء ومراقبين، وأوضحت أنه يمكن للمديرين المستقلين تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين عن طريق توفير المزيد من الإفصاح الاختياري، وبالتالي يمكن من خلال تعيين مديرين مستقلين توفير مراقبة أفضل لسلوك الإدارة والحد من مشاكل الوكالة، وتشير نظرية أصحاب المصالح إلي أن وجود مديرين مستقلين داخل مجلس الإدارة يمثل أحد الآليات الهامة لحوكمة الشركات لتلبية احتياجات أصحاب المصالح وخاصة الحاجة إلي الإفصاح عن المزيد من المعلومات عن التدفقات النقدية، حيث أن الشركات التي تتمتع بحوكمة أفضل ستكون أقل عرضة للمشاكل الناتجة عن زيادة أو انخفاض التدفقات النقدية. (Gupta, G., & Mahakud, J. (2022)

كما أشارت دراسة (Alshabibi, B. (2021) أن استقلال مجلس إدارة الشركات يؤدي إلي تخفيض احتمالية التلاعب بالمستحقات المحاسبية، مما يحسن من قرارات مجلس الإدارة ويجعلها أكثر موضوعية واستقلالية خاصة فيما يتعلق باختيار شركة المراجعة، كما أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين داخل المجلس لها دورها في توجه الشركات إلي الاستعانة بشركات المراجعة المتخصصة صناعياً، وإضافة إلي ذلك فإن استقلال مجلس الإدارة مرتبط بتحسين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعويضات المديرين التنفيذيين.

وتمثل المراجعة الخارجية من منظور نظرية الوكالة إحدى آليات الإشراف الرئيسية التي تلعب دوراً فعالاً في تخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات حول الأرقام المحاسبية ومن ثم تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن السلوك النفعي للإدارة في عملية التقرير المالي، لذا تعتبر عملية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بمثابة عملية تدريب مستمرة يكتسب المراقب من خلالها خبرات كبيرة من خلال التركيز علي صناعة معينة، حيث أوضحت دراسة (Prayogi, A., et al (2022) أن الاعتماد على مراقب حسابات متخصص صناعياً يعطى إشارة إيجابية للمستثمرين عن جودة عملية المراجعة، لما يتوافر لديهم من مهارات خاصة يمكن أن تحد من السلوك الانتهازي في إعداد التقارير المالية، وبما يؤدي إلي زيادة معرفته بخصائص هذه الصناعة وبالتالي تزيد كفاءته خاصة فيما يتعلق بقدرته علي اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالتقديرات المحاسبية وخيارات تصنيف التدفقات النقدية التي تتلاعب بها الإدارة، ويزيد ذلك من جودة المراجعة وبالتالي يزيد من قدرة العميل علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ويتضح من ذلك وجود علاقة طردية بين وجود مراجع الحسابات المتخصص صناعياً وجودة الإفصاح عن التدفقات النقدية.

وتعتبر محددات الاختيارات التي يتم إجراؤها فيما يتعلق بتحديد التقرير عن مكونات التدفقات النقدية المختلفة على النحو المسموح به بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً مثيرة للاهتمام في حد ذاتها حيث تكون هذه المحددات خاصة بالشركة. وغالباً ما يكون مراقب الحسابات قد طور تفضيلاته الخاصة فيما يتعلق بكيفية إعداد بيانات التدفقات النقدية وقد لا تتغير هذه التفضيلات مع تغير الفرص أو المتطلبات التنظيمية. فقد تصبح تفضيلات المراقب أكثر دقة مع وجود خبرة إضافية في صناعات معينة (Chiang, S., et al 2020).

د. هبه جمال هاشم

فعندما يتمتع المراجعون بالخبرة في الأمور المحاسبية يتوقع منهم فهم العلاقات المتبادلة بين الخيارات المحاسبية ونتائج البيانات المالية بشكل أفضل من أعضاء مجلس الإدارة، فقد وجدت دراسة Tawiah, V., & Boolaky, P. (2019) أن المحاسبين المحترفين يتمتعون بسلطة وشرعية أكبر للتأثير على الإدارة فيما يتعلق بالامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد تؤثر هذه السلطة على الإدارة للعمل بطريقة تتفق مع تفضيلات مراقب الحسابات.

كما أشارت دراسة Felix, R. (2018) إلى أنه قد يواجه الأعضاء المستقلون بمجلس الإدارة مشاكل تتعلق بنقص المعلومات، نتيجة لعدم خبرتهم بالأنشطة اليومية التشغيلية واعتمادهم على المصادر العامة المتاحة من المعلومات بالشركة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تقييم الاستثمارات، وغالبا ما يلجأ المدير التنفيذي للشركة للعمل على ضعف قدر المعلومات المتاحة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، بما يسمح له باتخاذ القرارات الاستثمارية التي يرغب فيها، ويتضح هنا دور وأهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في إطار تكميلي لإدراك نقص الخبرة المعرفية لدى الأعضاء المستقلون من خلال وجود مراقب حسابات متخصص صناعيا. وفي هذا السياق فإن العلاقة بين التخصص الصناعي وخصائص المجلس قد تكون مكملة أو بديلة، وقد تكون العلاقة بديلة بين التخصص الصناعي بمراقب الحسابات وحوكمة مجلس الإدارة. فقد يحل التخصص محل الحوكمة، في إشارة إلى أن تكوين مجلس الإدارة يتم تحديده داخلياً، مما يوضح أن فعالية مراقبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين تتأثر بالعوامل الاقتصادية، فقد ينخفض الطلب على فعالية مجلس الإدارة عندما تكون جودة آليات حوكمة الشركات البديلة مرتفعة.

وأضافت دراسة (Chiang, S., et al 2020) أنه غالباً ما يعاني أعضاء مجلس الإدارة المستقلون من مشاكل كبيرة بسبب نقص الخبرة المالية، فإذا لم يكن لدى أعضاء مجلس الإدارة خبرة مالية، فإنه لا يجب أن تكون المعرفة التي يتم تقديمها إلى مجلس الإدارة مالية، واعتماداً على ضعف خبرات أعضاء مجلس الإدارة، قد يوافق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على توصية إعادة تصنيف التدفق النقدي أو يعارضونها، أيضاً قد يعتقد أعضاء مجلس الإدارة المستقلون أنه من الأفضل اتباع توصية مراقب الحسابات فيما يتعلق بالتغيير المحتمل في التصنيف.

كما أوضحت دراسة Felix, R. (2018) أيضاً أن ممارسات إدارة الأرباح بتقارير التدفقات النقدية ترتبط سلباً مع استقلال مجلس الإدارة للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص مقابل شركات يتم مراجعتها من قبل مراقب غير متخصص، وهذا يتوافق أيضاً مع فكرة أن هناك علاقة تكاملية بين التخصص الصناعي للمراقب واستقلالية مجلس الإدارة. واستناداً إلى مراجعة الأدبيات السابقة فإن استقلالية مجلس الإدارة ترتبط بشكل كبير بمجموعة من العوامل منها (١) القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية، (٢) انخفاض إدارة الأرباح، (٣) انخفاض الغش في القوائم المالية، (٤) زيادة مستوى الإفصاح عن معلومات الشركة، (٥) انخفاض عدم تماثل المعلومات، (٦) والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات. وفي هذا السياق أشارت دراسة (Wei et al. (2018) إلى وجود دليلاً تجريبياً على الارتباط الإيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، مما يشير إلى أن المديرين

الخارجيين يستهدفون مراقبي حسابات متخصصين في الصناعة لزيادة جودة التقارير المالية ورفع كفاءة القرارات الاستثمارية .

فقد أشارت دراسة (Hidayat & Mardijuwono (2021) إلى أن اعتماد الشركة على مراقب حسابات متخصص في صناعتها يعمل على توفير معلومات ذات جودة مرتفعة تساعد مجلس الإدارة في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة وفاعلية ، كما استنتجت دراسة (Hosseini, S. A., et al. 2021) وجود علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة القرارات الاستثمارية في الشركات التي تعتمد فيها عمليات المراجعة على مراقب حسابات متخصص صناعياً، حيث يعزز التخصص الصناعي للمراقب كفاءة القوائم والتقارير المالية .

وأفادت دراسة (Al-Qadasi, et al.,2022) أن مراقب الحسابات المتخصص صناعياً يمكنه تقديم خدمات عالية الجودة وبالتالي تقييد ممارسات إدارة الأرباح، وذكرت الدراسة أنه نظراً لقلة الدراسات حول التخصص الصناعي لمراقب الحسابات فليس من الواضح ما إذا كان هناك علاقة بين التخصص الصناعي للمراقب وجودة المراجعة عندما يكون هناك ارتباط اقتصادي بين المراقب والشركة محل المراجعة، فقد أشارت الدراسة إلى أن تعزيز هذا الترابط الاقتصادي من قبل المديرين الذين يدفعون رسوماً مرتفعة قد يضعف استقلالية المراقب ويؤدي إلى ضعف جودة المراجعة الأمر الذي يؤثر على إتاحة الفرصة للتلاعب في تقارير التدفقات النقدية .

ويتضح مما سبق أن التكامل بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والتشكيل الجيد لمجلس الإدارة يساهم في زيادة جودة عملية المراجعة عن طريق الحد من تلاعب الإدارة في خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية في ضوء المعايير المرتبطة وتقييد ممارسات إدارة الأرباح بها، وينتج عن ذلك تحقيق مصالح الشركة والمساهمين وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة والرقابة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.

وقد تؤدي مجموعة من خصائص الشركة إلى تضخيم النقدية التي يتم التقرير عنها بتقارير التدفقات النقدية والتي تتمثل في الأزمات المالية، التصنيف الائتماني طويل الأجل، تنبؤات المحللين بالتدفقات النقدية، وعوائد الأسهم المرتبطة بالمدير التنفيذي ، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن المديرين يستسلمون للتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية، وتعد هذه النتيجة مثيرة للاهتمام لأن أحد دوافع عمل تقرير التدفقات النقدية هو لفت الانتباه إلى أهمية التدفق النقدي كإشارة لصحة الشركة بدلاً من الأرباح التي أصبحت قابلة للتلاعب بها من خلال الاستحقاقات التقديرية. فقد أكدت دراسة (Toumeh, A. A., et al (2020) على أن الإدارة قد تتلاعب بالاستحقاقات بشكل تصاعدي لتغطية الاستثمارات في المشروعات ذات صافي القيمة السالبة

وفي هذا السياق فحصت دراسة (Ismail, W. , (2022) العلاقة بين التخصص الصناعي للمراقب وجودة التقارير المالية باستخدام الإفصاح الاختياري، والمستحقات الاختيارية، وتوقعات المحللين، وقد تبين أن المراقبين المتخصصين صناعياً يساهمون في تحسين جودة التقارير المالية عن طريق تقييد الاختيارات المحاسبية الانتهازية للإدارة والذي يمكن قياسها بالاستحقاقات الاختيارية، وأكدت الدراسة أن

د. هبه جمال هاشم

هناك علاقة إيجابية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة التقارير المالية نتجت من انخفاض فترة تأخير التقارير المالية ، حيث بحثت في تأثير فترة عمل المراجع وتخصصه صناعياً على توقيت إعداد التقارير المالية باستخدام أدلة من تقرير الشركات العامة المدرجة في ماليزيا ، وأظهرت النتائج من خلال تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات أن الاعتماد على شركة المراجعة المتخصصة صناعياً يرتبط بإصدار تقرير مالي في التوقيت المناسب.

وإضافة إلى ذلك يُتوقع من مجلس الإدارة منع الإدارة من القيام بإدارة بيانات التدفق النقدي للشركة لتضخيم حجم الشركة من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، بغرض أن تجعل الشركة تبدو أكثر استقراراً من الناحية المالية، فالمؤشر الرئيسي لاستقرار الشركة هو قدرتها على توليد تدفق نقدي إيجابي من عملية لمساعدته على البقاء والنمو ((Investopedia,2018)، كما أنه يمكن المديرين المستقلين من التصرف للتأثير على خيارات تقارير التدفق النقدي تماماً كما يفعل المراقبون ذوي الخبرة المتخصصة في المراجعة. حيث يقوم المراقب المتخصص صناعياً بتقييم مدي وكفاية وملاءمة أدلة الإثبات بشكل أكثر دقة حيث تتيح المعلومات التي تتوافر لدي المراقب المتخصص عن نشاط الشركة التي يراجعها تقويم ما يحصل عليه من إثباتات بشكل أكثر دقة، فعلي سبيل المثال قد يقبل المراقب غير المتخصص مبررات الإدارة عند تغيير السياسات المحاسبية الخاصة بتصنيف تقارير التدفقات النقدية في حالة استغلالها للمرونة التي تنسم بها المعايير المحاسبية، أما المتخصص فله القدرة على معرفة مدي موضوعية هذه المبررات. حيث أشارت دراسة ((Papadaki, A., & Pavlopoulou-Lelaki, O. C. (2021) إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين توقعات التدفقات النقدية للمحللين وزيادة عوائد الأسهم للشركات المتعثرة التي يتم مراجعتها من قبل مراجعين ذوي جودة عالية .

وتعتبر العلاقة الموجبة بين لجان الحوكمة وجودة التقارير المالية مرتبطة بوجود مراقب حسابات متخصص وذلك لما لديه من خبرة وفهم أعمق لصناعة العميل يستطيع دعم محاور الحوكمة، وبالتالي يكون تأثيرها أكبر علي إدارة ورقابة التقارير المالية وبالفعل قد تبين أن العلاقة بين لجان الحوكمة وجودة التقارير المالية التي تقاس بعمليات إدارة الأرباح تكون أكبر في ظل وجود مراجع حسابات متخصص في الصناعة ، وتوضح ذلك دراسة (Zalata, A., Roberts, C., 2016) بأن العلاقة الموجبة بين وجود مراقب حسابات متخصص وجودة الأرباح تتوقف علي البيئة النظامية التي تعمل في ظلها الشركة، حيث أن وجود مراقب حسابات متخصص يعتبر مؤشراً علي تفعيل آليات الحوكمة والتي هي جزء هام من البيئة النظامية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية. كما تمارس لجنة المراجعة دوراً هاماً في الحد من التلاعب بتقارير التدفقات النقدية، فالتشكيل الجيد للجنة المراجعة يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتدفقات النقدية، والتأكيد على الدور الفعال للجان المراجعة في دعم واستقلال مراقب الحسابات والعمل على كفاءة نظم الرقابة الداخلية والرقابة علي التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتدفقات النقدية التشغيلية.

القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق الفروض البحثية

يتمثل الهدف من عرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخيارات تصنيف تقارير التدفق النقدي في معرفة ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات للاستفادة منها في استنتاج الفجوة البحثية العلمية في مجال التخصص الصناعي لمراجع الحسابات واستكمال جوانب هذا البحث.

١/٢ الدراسات الخاصة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلال مجلس الإدارة

تناولت دراسة (Garcia-Blandon, J., & Argiles-Bosch, J. M., 2018) العلاقة بين التخصص الصناعي للمراجعة المشتركة علي جودة عملية المراجعة، واعتمدت منهجية الدراسة التطبيقية علي عينة من الشركات المدرجة في البورصة الإسبانية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلي أن تأثير التخصص الصناعي للمراجعة المشتركة ضعيف علي جودة المراجعة وهذه النتيجة تتناقض مع معظم الأدلة المتوفرة حول العلاقة محل الدراسة.

كما اختبرت دراسة (أبو العلا، ٢٠١٨) أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي جودة التقارير المالية وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٢ إلي ٢٠١٦، حيث تمت الدراسة علي مرحلتين فالمرحلة الأولى تم قياس درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات عن طريق مدخل الحصة السوقية بينما المرحلة الثانية تم تجميع التقارير المالية لنفس الشركات التي تم التطبيق فيها وذلك لقياس جودة التقارير المالية من خلال استخدام أسلوب مستوي التحفظ المحاسبي، وبعد إجراء اختبارات الدراسة التطبيقية تم التوصل لوجود أهمية كبيرة للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات لما يوفره من خبرات ومهارات مهنية تساعد علي إنجاز عملية المراجعة بشكل كفاء، وذلك لأنه يساعده علي الإلمام الشامل بالطرق والسياسات المحاسبية المطبقة والممارسات شائعة الاستخدام في القطاع مما يدعم قدرته علي اكتشاف أخطاء التقارير المالية وينتج عن ذلك زيادة جودة التقارير المالية وإضافة الثقة والمصداقية عليها.

وبحثت دراسة (Jorjani, M., & Safari Gerayeli, M., 2018) في قياس أثر التخصص الصناعي علي تقلب عوائد الأسهم ومعرفة العلاقة بين تقلب عوائد الأسهم ومدة خدمة المراقب، وقامت الدراسة باختيار عينة من ٩٥ شركة مدرجة ببورصة طهران في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ باستخدام نماذج الانحدار متعدد المتغيرات، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مدة خدمة المراقب وتقلب عوائد الأسهم وهذا يوضح أنه مع زيادة فترة عمل المراقب يزيد معرفته للعمليات التجارية وفهمه بشكل أفضل لنظام المحاسبة وقضايا إعداد التقارير وبالتالي تحسين جودة المراجعة مما يدعم المستثمرين في قرارات الاستثمارات والتنبيؤ بالعوائد وينتج عن ذلك تقليل تقلب عوائد الأسهم، كما توصلت إلي أن التخصص الصناعي للمراقب يكتف العلاقة السلبية بين طول فترة عمل المراجع وتقلب عوائد الأسهم مما يزيد من جودة المراجعة.

د. هبه جمال هاشم

كما تناولت دراسة (حسين، ٢٠١٩) قياس تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال تخفيض فرص التحريف في القوائم المالية سواء الناتج عن التلاعب بالمستحقات الاختيارية أو الناتج عن التلاعب في القوائم المالية، حيث اعتمدت منهجية الدراسة على عينة مكونة من ٤١ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من خلال تحليل قطاع زمني يغطي السنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة سواء بتخفيض القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أو فرص التلاعب في القوائم المالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية جوهرية بين التخصص الصناعي للمراقب والقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، وتدعم هذه النتيجة وجهة نظر فرضية البحث بأن الاستعانة بمراقب متخصص في الصناعة هو مكمل لنظام حوكمة قائم يتسم بالقوة والجودة.

واستهدفت دراسة (Kurniasih, I., Kiswanto, K., 2019) تحليل تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخبرة لجنة المراجعة علي جودة المراجعة، حيث يتم فحص خبرة لجنة المراجعة باستخدام قياسات محددة وهي الخبرة المحاسبية والمالية والإشرافية وذلك باستخدام بيانات ١٤٤ شركة تصنيع مدرجة في البورصة الإندونيسية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ باستخدام تحليل الانحدار الخطي، وتوصل البحث إلى أن التخصص الصناعي للمراقب والخبرة المحاسبية للجنة المراجعة ذات تأثير إيجابي علي جودة المراجعة، بينما لا يوجد أي تأثير للخبرات المالية والإشرافية للجنة المراجعة علي جودة المراجعة.

كما استهدفت دراسة (Guo, Q., Koch, C., & Zhu, A., 2020) قياس قيمة التخصص الصناعي للمراقب في جانب الطلب وذلك لتأكيد أدبيات المراجعة الحديثة علي المزايا التي يشملها توظيف مراقب متخصص صناعياً، واستخدمت هذه الدراسة نموذج اختيار منفصل للتحقيق في الطلب علي التخصص الصناعي حيث تعد نماذج الاختيار المنفصلة مناسبة للتحقيق في مقدار مساهمة السمات الفردية في الطلب علي سلعة أو خدمة معينة ووفقاً لذلك يتم استخدامها علي نطاق واسع في السوق الأمريكي، وتم التوصل إلى أن المراقب المتخصص صناعياً يضيف قيمة للعملاء، كما يساهم في تشكيل هيكل سوق المراجعة بسبب التأثير الهام علي شركات المراجعة والعملاء والمنظمين، واستخدام المعلومات الخاصة بتحديد مقدار الاستثمار في تطوير التخصص الصناعي لتعزيز سمعته، كما يساعد التخصص الصناعي علي مستوي المراجعة من فرز العملاء وفقاً لتفضيلاتهم غير التجارية.

واختبرت دراسة (حسن، ٢٠٢١) العلاقة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم بالإضافة إلي معرفة تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات عن طريق إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروضها علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية شملت ٤٣ شركة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وأكدت نتائج الدراسة علي وجود علاقة سالبة بين فترة بقاء مراقب الحسابات والتقلبات في عوائد الأسهم، كما تبين أن المتغيرات الحاكمة المتمثلة في حجم الشركة ونتيجة نشاط الشركة من ربح أو خسارة

د. هبه جمال هاشم

ذات تأثير معنوي سالب على التقلبات في عوائد الأسهم، أما متغير نسبة الرافعة المالية كان لها تأثير معنوي إيجابي على التقلبات في عوائد الأسهم.

وهدفت دراسة (Nisrina, N., 2021) إلى معرفة تأثير المنافسة في سوق المنتجات علي أتعاب المراجعة ودور التخصص الصناعي للمراقب باعتباره عامل بسيط، وذلك باستخدام طريقة العينات الاحتمالية، حيث بلغ عدد الشركات غير المالية التي اعتمدت عليها عينة الدراسة ١٠١٨ شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وباستخدام الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات أظهرت النتائج أن المنافسة في سوق المنتجات لها تأثير سلبي معنوي علي أتعاب المراجعة، في حين أن التخصص الصناعي للمراقب يحفز زيادة أتعاب المراجعة حتي في السوق التنافسية. وبحثت دراسة (Uthman, A. B., et al, 2022) في العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وجودة المراجعة بالشركات غير المالية المدرجة في نيجيريا، واعتمدت عينة الدراسة على ٤٠ شركة مدرجة في نيجيريا تغطي الفترات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٩، حيث بلغ إجمالي المشاهدات ٥١٧ مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسن كبير في جودة عملية المراجعة بصناعة النفط وكذلك الصناعات الخدمية نتيجة للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

كما استهدفت دراسة (Sanoran, K. L., 2022) اختبار ما إذا كانت تكلفة الديون تنخفض مع وجود مراقب حسابات متخصص صناعياً، حيث أشارت الدراسة إلى انخفاض تكلفة الديون عندما يكون المراجع متخصص في الصناعة سواء على المستوى القومي أو على مستوى شركات ومكاتب المراجعة، وبالاعتماد على البيانات التي تم تجميعها من الشركات العامة والخاصة في تايلاند لقياس التأثير المعتدل لنوع الشركات والأزمات المالية العالمية على الارتباط بين التخصص الصناعي للمراجع وتكلفة الديون أشارت النتائج إلى أن التخصص الصناعي يرتبط بشكل سلبي بتكلفة الديون في فترة الأزمات المالية العالمية، بينما لا يوجد أي تأثير للتخصص الصناعي على تكلفة الديون خلال فترات الاستقرار المالي.

فيما استهدفت دراسة (Prayogi, A., et al., 2022) اختبار تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كمتغير وسيط لقياس العلاقة بين الأزمات المالية والتخطيط الضريبي وهيكل الملكية وجودة المراجعة على إدارة الأرباح، واعتمدت منهجية الدراسة على ٣٦ شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال السلسلة الزمنية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩، وتم تحليل نموذج الدراسة باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تمثل أهمها في وجود تأثير للتخصص الصناعي عند قياس العلاقة بين الأزمات المالية والتخطيط الضريبي والملكية الإدارية والملكية المؤسسية مع إدارة الأرباح، كما توصلت إلى عدم وجود تأثير للتخصص الصناعي كمتغير وسيط عند قياس العلاقة بين جودة المراجع وإدارة الأرباح.

٢/٢ الدراسات الخاصة بتقارير التدفقات النقدية

أما الدراسة التالية ذات الصلة بالهدف البحثي هي دراسة (محمد، ٢٠١٩) والتي استهدفت قياس أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة ومدى تأثير قوة العلاقة علي قرارات أصحاب المصالح في الأجل القصير والطويل، حيث تم استخدام التدفقات

د. هبه جمال هاشم

النقدية التشغيلية كمتغير مستقل والقيمة السوقية للشركة كمتغير تابع، واعتمدت الدراسة الإحصائية علي عينة مكونة من ٦٥ شركة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وباستخدام أسلوب البيانات الطولية توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة، كما تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة.

هذا وناقشت دراسة (Sitompul, S., & Khadijah, S., 2020) تحليل تأثير عوامل كل من صافي الربح، وتوزيعات الأرباح، والديون، والتدفقات النقدية، وصافي رأس المال العامل في وقت واحد وجزئياً علي قرارات الاستثمار للشركات الصناعية، وتم إجراء الدراسة علي ٣٥ شركة صناعية مدرجة ببورصة إندونيسيا في الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٩ وتم اختيار العينات باستخدام طريقة العينات الهادفة، حيث تمت معالجة البيانات باستخدام اختبارات الانحدار الخطي المتعدد من خلال برنامج SPSS، وتشير نتائج هذه الدراسة إلي أن كلا من صافي الدخل، والديون، والتدفقات النقدية، وصافي رأس المال العامل ذات تأثير علي قرارات الاستثمار في آن واحد في الشركات الصناعية، بينما يكون لتوزيعات الأرباح والديون تأثير إيجابي ومهم علي قرارات الاستثمار بشكل جزئي، بينما لا يوجد تأثير كبير لصافي رأس المال العامل والتدفقات النقدية وصافي الدخل المتغير علي قرارات الاستثمار.

كما هدفت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠٢٠) إلي تفسير تأثير النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية علي مؤشرات الأداء المالي (معدل دوران رأس المال العامل- الربح التشغيلي- ربحية السهم- القيمة السوقية للسهم- معدل العائد علي الاستثمار- معدل العائد علي حقوق الملكية)، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً علي مؤشرات الأداء المالي، وذلك بالتطبيق علي شركات المقاولات المدرجة بالبورصة المصرية حيث بلغت عينة الدراسة ٤٤ شركة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وتم استبعاد شركتين لعدم توافر القوائم المالية لهما بشكل منتظم خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير طردي قوي ذو دلالة معنوية لنسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي لكل سهم عادي علي ربحية السهم، كما أنه يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنسبة التدفقات النقدية إلي المبيعات وبين معدل العائد علي الاستثمار.

واختبرت دراسة (Mahardini, N. Y., et al, 2020) تأثير الرافعة المالية وتوزيعات الأرباح للأسهم وتقلبات التدفقات النقدية علي قرار التحوط، واستخدمت هذه الدراسة بيانات الشركات الصناعية المدرجة ببورصة إندونيسيا IDX خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، حيث بلغت عينة الدراسة ١٤ شركة صناعية، وتشير النتائج إلي وجود تأثير لكل من الرافعة المالية وتوزيعات الأرباح علي قرارات التحوط، فيما توصلت النتائج إلي أن تقلبات التدفقات النقدية ليس لها تأثير كبير علي قرارات التحوط.

وبحثت دراسة (Nguyen, D. V., et al , 2020) في تأثير الثقة المفرطة لدي الرؤساء التنفيذيين والتدفقات النقدية علي قرار الاستثمار، حيث أن الثقة المفرطة تؤدي إلي اتخاذ قرارات مبكرة محفوفة بالمخاطر للشركات، إلي جانب أن التدفق النقدي الحر للمؤسسات الكبيرة يمكن أن يؤدي إلي قرارات استثمارية مختلفة مع الثقة المفرطة لرؤساء التنفيذيين، حيث بحثت الدراسة في إيجاد العلاقة الداخلية بين هذه العوامل الثلاثة في البيئة المالية في فيتنام، واعتمدت عينة الدراسة علي ٤٨٠ شركة مدرجة في

د. هبه جمال هاشم

بورصة فينتام للأوراق المالية خلال فترة الزمنية من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨، وأشارت النتائج إلى أن الشركات التي لديها رؤساء تنفيذيين ذات ثقة مفرطة وتدفقات نقدية كبيرة تميل إلى استثمار أقل من الشركات التي لديها انخفاض في التدفقات النقدية.

بينما تمثل الهدف من دراسة (Chiang, S., et al., 2020) في قياس العلاقة بين المراجعة المشتركة والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلال مجلس الإدارة بشأن قرار الشركات التايوانية لاستخدام مرونة المعايير الدولية في إعداد التقارير المالية الخاصة بالإفصاح عن التدفقات النقدية، حيث قامت الدراسة بفحص التأثير التفاعلي لاستقلالية مجلس الإدارة والتخصص الصناعي للمراقب، وذلك باستخدام بيانات عينة مكونة من ١٢٢٧ شركة منها ٣٥٤ غيرت تصنيف التقارير الخاصة بها في عام ٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها شركة مراجعة خبيرة في الصناعة كانت أكثر عرضة لتغيير تصنيف تقارير التدفق النقدي، حيث أن عملاء المراقب ذو التخصص الصناعي أقل احتمالاً لاستخدام المستحقات التقديرية عن عملاء المراقبين غير المتخصصين في الصناعة، بالإضافة إلى أنهم أقل عرضة لتأخير الإفصاح عن الأرباح التي تحتوي على أخبار سيئة، ولذلك يعتبر دور التخصص الصناعي للمراقب يوفر الحماية للمستثمرين.

كما استهدفت دراسة (Nugraha, N.M., et al., 2021) قياس تأثير متغيرات نمو المبيعات وهيكل الأصول وحجم الشركة واستقرار التدفق النقدي على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، حيث تم قياس متغير نمو المبيعات باستخدام المبيعات، فيما تم قياس متغير هيكل الأصول باستخدام إجمالي الأصول، وقياس متغير حجم الشركة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ويتم قياس استقرار التدفق النقدي باستخدام صافي الإيرادات، وقد تم إجراء الدراسة على ٧٥ شركة صناعية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكلا من نمو المبيعات وهيكل الأصول واستقرار التدفقات النقدية على أسعار الأسهم، ووجود تأثير كبير لحجم الشركة على أسعار الأسهم.

وقامت دراسة (Azizah, N., et al, 2021) بتحديد تأثير مكونات التدفقات النقدية مثل (التدفق النقدي التشغيلي- التدفق النقدي للاستثمار- تمويل التدفق النقدي - الربح الإجمالي - ربحية السهم) على عوائد الأسهم، وتم إجراء التطبيق على شركات صناعية مدرجة في إندونيسيا بلغ ٣٢ شركة باستخدام طريقة العينات الهادفة وتم تجميع البيانات بطريقة التوثيق وتحليلها باستخدام الانحدار الخطي المتعدد. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه ليس لتحليل التدفق النقدي الاستثماري والمالي تأثير كبير على عوائد الأسهم، بينما يؤثر تحليل ربحية السهم بشكل كبير على عوائد السهم، وبناءً على نتائج التحليل يمكن استنتاج أن مكونات التدفق النقدي والربح الإجمالي لن يكونوا متغيرات مرجعية للمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار، وأن ربحية السهم هي الهدف الرئيسي في اتخاذ القرارات لذلك يجب على الشركات الانتباه إلى ربحية السهم لجذب المستثمرين.

د. هبه جمال هاشم

وتناولت دراسة (Al Sharawi H., 2021) مقارنة مقدرة كل من الأرباح علي أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في الشركات غير المالية المصرية والسعودية، وقد تم إجراء ذلك علي عينة من ٥٥ شركة مصرية و ٣٥ شركة سعودية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في تحليل الانحدار. وقد توصلت الدراسة إلي قدرة كل من الأرباح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأنشطة التشغيلية، كما أظهرت أن قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تفوق مقدرة الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية سواء في الشركات المصرية أو الشركات السعودية، وهو ما يتعارض مع تأكيدات كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية بأن الأرباح ذات مقدرة أكبر علي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

وقدمت دراسة (Pornupatham et al., 2022) كيفية معالجة المستثمرين للمعلومات الواردة في طرق العرض المختلفة للتدفقات النقدية، خاصة في سياق الأنواع المختلفة من العناصر غير المتكررة، حيث يمثل القرار بطريقة العرض المباشر مقابل طريقة العرض غير المباشر لقوائم التدفقات النقدية مشكلة طويلة الأجل في كل من الممارسة والبحث المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أنه في حالة وجود مصروفات مستحقة غير متكررة، تؤدي الطريقة غير المباشرة إلى انخفاض أخطاء التنبؤ عن طريق تنشيط الهياكل المعرفية الأساسية للمستثمرين للتدفقات النقدية التشغيلية من حيث أساس الاستحقاق (مقابل النقد). كما أنه في ظل وجود إيرادات نقدية غير متكررة أو إيرادات مستحقة غير متكررة، لا يوجد فرق في أخطاء التنبؤ بين الطرق غير المباشرة والمباشرة. إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن الجمع بين الطرق المباشرة وغير المباشرة يؤدي إلى أخطاء تنبؤ أقل من استخدام الطريقة المباشرة بمفردها، ولكنه لا يوفر فائدة إضافية لدقة التنبؤ.

كما تناولت دراسة (Ding, X., & Shahzad, M., 2022) قياس تأثير العقوبات البيئية على التدفقات النقدية للشركات، حيث تعتبر العقوبات الإدارية البيئية أداة قوية للحكومات لتنظيم التلوث البيئي، ومن خلال تمييز طبيعة المعلومات البيئية وقياس المعلومات السلبية والإيجابية، تم التوصل إلى أن العقوبات البيئية تخفض بشكل كبير من التدفق النقد للشركة في العام التالي من خلال الإفصاحات المتزايدة التي تلعب دور الوسيط، إضافة إلى وجود تأثير وسيط لنوع الإفصاح عن العقوبات، مما يفسر أهمية فهم الإدارة البيئية لاستقرار التدفقات النقدية للشركات.

واستهدفت دراسة (Coulton, J. J., et al, 2022) اختبار ما إذا كان المحللون يلعبون دوراً رقابياً مهماً فيما يتعلق بجودة التقارير المالية للشركات. على وجه التحديد اختبار ما إذا كان توفير توقعات التدفق النقدي من قبل المحللين مرتبطاً بانخفاض مقاييس إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاقات أو المعاملات، أو انخفاض مدى تفوق الشركات على معايير أرباح المحللين. حيث ذكرت الدراسة أنه عندما يتوقع المحللون الأرباح والتدفقات النقدية فإنهم يتنبؤون ضمناً بإجمالي مستحقات التشغيل، وقد يكون المحللون أكثر قدرة على تحليل توقعات الأرباح في الجزء المنسوب إلى التدفقات النقدية، وهذا وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية بعد توفير المحللين لتوقعات التدفق النقدي.

كما سعت دراسة (Benson, E., & Odey, J. O., 2022) إلى معرفة تأثيرات التدفق النقدي من خلال الأنشطة التشغيلية لمراكز السيولة في البنوك بنيجيريا، وقد اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية ممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٠. وباستخدام الانحدار البسيط كأسلوب لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال مصادر ثانوية اعتمدت الدراسة على استخدام نسبة القرض إلى الودائع كوكيل للسيولة المصرفية، وقد كشفت النتائج التجريبية لهذه الدراسة أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قد أثر بشكل كبير على مركز السيولة في البنوك بنيجيريا، كما أوصت الدراسة بعد ذلك بضرورة استخدام نسبة التدفقات النقدية في تقييم وضع السيولة في نيجيريا .

٣/٢ التعليق على الدراسات السابقة واستنتاج الفجوة البحثية

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة يتضح أن هناك اهتماماً كبيراً بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتأثيره الإيجابي على جودة خدمات المراجعة وذلك لزيادة كفاءة الأداء المهني لدى مراقب الحسابات وتحسين قدراته في معرفة المخاطر، ومن ثم تحسين جودة قرارات التخطيط لعملية المراجعة وبالتالي اكتشاف التلاعب بالتقارير المالية وهذا بدوره يزيد من جودة المعلومات المحاسبية التي يحصل عليها المستثمرين ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، حيث تمحور اهتمام الدراسات السابقة على قياس أثر التخصص الصناعي على جودة التقارير المالية وجودة المراجعة وعوائد الأسهم ودراسة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات في إشارة إلى وجود علاقة قوية تبادلية بينهم دون التركيز على دراسة العلاقة بين التخصص الصناعي وخيارات تصنيف تقارير التدفق النقدي.

مما أوجد فجوة بحثية في الأدب المحاسبي عند دراسة هذه العلاقة، الأمر الذي دعي الباحثة إلى إجراء الدراسة الحالية لمعرفة تأثير العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفق النقدي في ضوء المعايير المرتبطة.

٤/٢ اشتقاق الفروض

بالاعتماد على ما تم عرضه بالدراسات السابقة وتوضيح العلاقة بين التخصص الصناعي واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية قامت الباحثة باشتقاق الفروض التالية:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدور المعدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

القسم الثالث: تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل أثر كلٍ من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة على خيارات التصنيف لتقارير التدفقات النقدية، ومن ثم يمكن عرض الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية:

١/٣ أدوات القياس ونموذج الدراسة

انطلاقاً من الفروض الإحصائية السابق عرضها في الدراسة النظرية لهذا البحث فإنه يصبح من الأهمية بمكان تحديد متغيرات الدراسة وصياغة نموذج الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١/١/٣ المتغيرات المستقلة للدراسة

يتمثل المتغير المستقل الأول للدراسة في التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، حيث أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يمكن تحديده من خلال نسبة عدد العملاء الذين قام المراقب بمراجعتهم إلى إجمالي عدد العملاء في الصناعة الواحدة، وبالتالي تصبح هذه النسبة هي المحدد الرئيسي لمستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وذلك استناداً إلى إحدى الدراسات (Chiang, S., et al 2020) التي أشارت إلى أن هذه النسبة قد يكون لها أثر كبير في تحديد الدافعية نحو خيارات تصنيف قائمة التدفقات النقدية.

أما المتغير المستقل الثاني فهو استقلالية مجلس الإدارة ويمكن قياسه بنسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة وفقاً لما قدمته إحدى الدراسات (Ko, C., Lee, P. and Anandarajan, A., 2019)، وتشير استقلالية مجلس الإدارة إلى الأعضاء الذين يبتعدون عن الإدارة التنفيذية للشركة.

٢/١/٣ المتغير التابع للدراسة

يتمثل المتغير التابع للدراسة في خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، ويعبر هذا المتغير عن إمكانية استغلال الإدارة للخيارات المحاسبية بمعايير التقرير المالي والتي تسهم في نقل بعض التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية إلى التدفقات النقدية التشغيلية، وبالتالي يمكن قياسه باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة قيام الشركة باستغلال المعايير في نقل بعض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية إلى الأنشطة التشغيلية والقيمة صفر فيما عدا ذلك (Gordon, E. A., et al 2017; Baik, B., et al 2016, Chiang, S., Kleinman, G., & Lee, P., 2020).

٣/١/٣ المتغيرات الضابطة للعلاقة

في نطاق الدراسة الحالية تصبح المتغيرات الضابطة للعلاقة أكثر ارتباطاً بالتقارير المالية وانعكاساتها على آلية استخدام معايير التقرير المالي في تحقيق خيارات محاسبية بقائمة التدفقات النقدية، ومن ثم فإنه يتم وضع هذه المتغيرات الضابطة (Control Variables) لتحديد أثر المستقل على التابع والتحكم في بعض العوامل المتعلقة بطبيعة الشركة والتي من المحتمل أن تؤثر على المتغير التابع، وتتمثل أهم هذه المتغيرات الضابطة وفقاً للعديد من الدراسات السابقة، Gordon, E. A., Henry, E., Jorgensen,

B. N., & Linthicum, C. L., 2017; Baik, B., Cho, H., Choi, W., & Lee, K., 2016, (Chiang, S., Kleinman, G., & Lee, P. , 2020) في كلٍ من الحجم ويمكن قياسه باستخدام لوغار يتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول، والرافعة المالية ويمكن قياسها باستخدام نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، وربحية السهم ويمكن قياسه باستخدام حصة السهم من الأرباح الموزعة، مؤشر الزيادة في رأس المال ويمكن قياسه باستخدام مؤشر وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة زيادة رأس المال عن طريق الأسهم أو الاقتراض والقيمة صفر فيما عدا ذلك، وأخيراً مؤشر العسر المالي ويمكن قياسه بالمعادلة التالية:

[١,٢] (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة) / (إجمالي الأصول) + ١,٤ (الأرباح المحتجزة) / (إجمالي الأصول) + ٣,٣ (الأرباح قبل الفوائد والضرائب) / (إجمالي الأصول) + ٠,٦ (القيمة السوقية لحقوق الملكية) / (قيمة الالتزامات الدفترية) + ٠,٩٩٩ (المبيعات) / (إجمالي الأصول).

٤/١/٣ تحديد نموذج الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار ثلاثة فروض أساسية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، بينما يتنبأ الفرض الثاني بتحليل أثر استقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وأخيراً يتنبأ الفرض الثالث بتحليل أثر الدور المعدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وبناء على ذلك يمكن للباحثة صياغة نماذج انحدار الدراسة على النحو التالي:

$$\text{Prob (Change)} = \beta_0 + \beta_1 \text{ FirmSpec} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ LEV} + \beta_4 \text{ EPS} + \beta_5 \text{ Z-Score} + \beta_6 \text{ Capital} + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

$$\text{Prob (Change)} = \beta_0 + \beta_1 \text{ B.Ind} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ LEV} + \beta_4 \text{ EPS} + \beta_5 \text{ Z-Score} + \beta_6 \text{ Capital} + \varepsilon \dots \dots \dots (2)$$

$$\text{Prob (Change)} = \beta_0 + \beta_1 \text{ FirmSpec} + \beta_2 \text{ B.Ind} + \beta_3 \text{ FirmSpec} * \text{B.Ind} + \beta_4 \text{ SIZE} + \beta_5 \text{ LEV} + \beta_6 \text{ EPS} + \beta_7 \text{ Z-Score} + \beta_7 \text{ Capital} + \varepsilon \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

Prob (Change) = مؤشر وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة اللجوء إلى خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

د. هبه جمال هاشم

FirmSpec = التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ويمكن قياسه باستخدام نسبة عدد العملاء الذين قام المراقب بمراجعتهم إلى إجمالي عدد العملاء في الصناعة الواحدة؛

B.Ind = استقلالية مجلس الإدارة ويمكن قياسه بنسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة؛

Size = الحجم، ويمكن قياسه باستخدام لوغار يتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول؛

Lev = الرافعة المالية، ويمكن قياسها باستخدام نسبة الديون إلى إجمالي الأصول،

EPS = ربحية السهم، ويمكن قياسه باستخدام حصة السهم من الأرباح الموزعة،

Z-Score = مؤشر العسر المالي، ويمكن قياسه بالمعادلة التالية:

[١,٢] (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة)/(إجمالي الأصول) +
١,٤ (الأرباح المحتجزة)/(إجمالي الأصول) + ٣,٣ (الأرباح قبل الفوائد والضرائب)/(إجمالي الأصول) + ٠,٦ (القيمة السوقية لحقوق الملكية)/(قيمة الالتزامات الدفترية) + ٠,٩٩٩ (المبيعات)/(إجمالي الأصول).

CapitalL = مؤشر الزيادة في رأس المال، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة زيادة رأس المال عن طريق الأسهم أو الاقتراض والقيمة صفر فيما عدا ذلك

والجدير بالذكر أنه تم صياغة الفرض الإحصائي الثالث للدراسة لأن اتجاه العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات (كمتغيرات مستقلة) وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية (كمتغير تابع) قد تتأثر بشكل أو بآخر عند وجود المتغيرين مع بعضهما في نفس النموذج، حيث أن العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والتخصص الصناعي قد تكون متضادة أو متفقة الاتجاه وهو ما قد ينعكس على إجمالي الأثر على المتغير التابع الخاص بتصنيف تقارير التدفقات النقدية، وبالتالي تتضح أهمية قياس أثر العلاقة التفاعلية بينهما على المتغير التابع محل الدراسة.

٢/٣ مجتمع وعينة الدراسة

مرت المعايير المحاسبية في البيئة المصرية بالعديد من التطورات المختلفة بدءاً ولعل أهم هذه التطورات هو صدور قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، ثم قرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، وأخيراً قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، ومن ثم يصبح التحديث الأخير لتلك المعايير بما يتوافق مع البيئة الدولية هو الإصدار الأخير لعام ٢٠١٩، وبالتالي لغرض المعاينة الإحصائية للدراسة ستعتمد الباحثة على استخدام العينة التحكيمية العمودية من خلال الاعتماد على الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 وذلك لأنها أكثر الشركات تداولاً ومن ثم فهي القادرة على تطبيق قواعد الحوكمة وإبراز جوانب استقلالية مجلس الإدارة، وفي ضوء إصدارات المعايير المحاسبية المختلفة يمكن بدء السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠ وذلك لتجنب آثار التضخم لعام ٢٠١٦.

وتأسيساً على ذلك تصبح عينة الدراسة شاملة لكافة الأنواع من المشاهدات المطبقة للمعايير وهي ما بعد عام ٢٠١٩ وغير المطبقة وهي ما قبل عام ٢٠١٩ ومن ثم تصبح عينة الدراسة شاملة أربعة سنوات لعدد ١٠٠ شركة لتسجل إجمالي مشاهدات ٤٠٠ مشاهدة (٤ سنوات × ١٠٠ شركة) وباستبعاد عدد ١٠٨ مشاهدة تتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية باعتبارها ذات طبيعة خاصة عن بقية عينة الدراسة، وباستبعاد عدد ١٢ مشاهدة ذات بيانات مفقودة، وعدد ١٦ مشاهدة ذات قيم شاذة ومنطرفة تصبح العينة النهائية للدراسة ٢٦٤ مشاهدة، موزعة على القطاعات المختلفة بسوق الأوراق المالية المصري على النحو التالي:

جدول رقم (١): توزيع مشاهدات عينة الدراسة على القطاعات المختلفة

القطاع	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الإجمالي
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٤	١٤	١٤	١٤	٥٦
أغذية ومشروبات	٦	٦	٧	٧	٢٦
التشييد ومواد البناء	١٦	١٥	١٦	١٥	٦٢
رعاية الصحية وأدوية	٥	٥	٥	٥	٢٠
موارد أساسية	٩	٩	٩	٩	٣٦
العقارات	١٠	١٠	١١	١١	٤٢
اتصالات	٥	٥	٦	٦	٢٢
الإجمالي	٦٥	٦٤	٦٨	٦٧	٢٦٤

واعتمدت الباحثة على كافة البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية المتمثلة في القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومحل التطبيق بعينة الدراسة، وتقارير مجالس الإدارة وما يتعلق بها من إيضاحات، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال العديد من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت والمتمثلة في:

- موقع البورصة المصرية (<https://www.egx.com.eg>)
- موقع معلومات مباشر (<https://www.mubasher.info>)

٣/٣ اختبارات فروض الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

تم التشغيل الإلكتروني لبيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإلكترونية للبرنامج الإحصائي SPSS الإصدار السادس والعشرين في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية التي تم إدخالها لعدد من ٢٦٤ مشاهدة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.
- الأساليب الإحصائية الاستدلالية: حيث اعتمدت الباحثة في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتمثل في:
 - استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
 - استخدام أسلوب الانحدار البسيط: لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة (التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة) على المتغير التابع (خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية).
 - استخدام أسلوب الانحدار المتعدد: للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.
 - استخدام أسلوب الانحدار التدرجي: لترتيب المتغيرات المستقلة من حيث تأثيرها على المتغير التابع.

٤/٣ نتائج تحليل البيانات واختبارات الفروض

بناء على الأساليب المستهدف استخدامها سألنا العرض في النقطة السابقة فإنه يصبح من الأهمية بمكان عرض نتائج التحليل الإحصائي على ثلاثة مراحل أساسية تتمثل في الآتي:

١/٤/٣ الإحصاء الوصفي

تم إجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج SPSS الإصدار السادس والعشرين، ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة على أساس قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومدى القيم لكل متغير، مع توضيح معاملات الالتواء والتفرطح، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	FirmSpec	B.Ind	Prob (Change)	SIZE	LEV	EPS	Z-Score	Capital
عدد المشاهدات	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤
الوسط الحسابي	٠,٣٥٩	٠,٢٥٦	٠,٢٨٩	١٦,٨٧١	٠,٤٢٧	٢,١٢١	٣,٨٧٤	٠,٤٨٦
الانحراف المعياري	٠,١٥٧	٠,١٩٥	٠,٠٦٧	١,٢٢٥	٠,١٨٣	٣,٦٩١	١٨,٦١١	٠,٥١١
الحد الأدنى	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١٠,٣٦٢	٠,٠١٥	٨,٢٤٥-	٠,٦٩٧-	٠,٠٠٠
الحد الأقصى	٠,٦٠٧	٠,٦٥٩	١,٠٠٠	٢٥,١٨٦	٠,٧٢٤	٢٥,٨٩١	١٤٧,٣١٥	١,٠٠٠
معامل الالتواء	٠,٦٨٣	٠,٧٢١	٠,٨٧٢	٢,٩٧٢	٠,٤٤١	٢,٤٤٩	١,٩٨٧	٠,٥٨٩
معامل التفرطح	٣,٠٢٤	٣,٨٧٧	٤,٢٨٧	٥,٨٧١	٢,٨٧١	٢,٩٢٤	٣,٨٧٢	٢,٦٨١

انطلاقاً من العرض السابق لجدول الإحصاءات الوصفية رقم (٢) يمكن للباحثة توضيح بعض الملاحظات الهامة المتمثلة فيما يلي:

- أولاً: يتبين أن المتوسطات الحسابية للمتغيرات المتعلقة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات (FirmSpec) واستقلالية مجلس الإدارة (B.Ind) وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية (Prob Change) تبلغ ٣٥,٩٪، ٢٥,٦٪، ٢٨,٩٪ على التوالي وهو ما يتفق مع المتوسطات الحسابية بالدراسات المناظرة (Gordon, E. A., Henry, E., Jorgensen, B. N., & Linthicum, C. L., 2017; Baik, B., Cho, H., Choi, W., & Lee, K., 2016).
 - ثانياً: انخفاض مستوى الانحراف المعياري لكافة متغيرات الدراسة وهو ما يشير إلى اعتدالية البيانات حول وسطها الحسابي وعدم تشتتها فضلاً عن اعتدال الوسط الحسابي بين الحدود الدنيا والقصى لكافة المتغيرات.
 - ثالثاً: انخفاض معاملات الالتواء لكافة متغيرات الدراسة حيث أنها لم تتجاوز القيمة (± ٣)، بالإضافة إلى انخفاض معاملات التفرطح لكافة متغيرات الدراسة حيث أنها لم تتجاوز القيمة (± ١٠).
- تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة يتضح لدى الباحثة أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

٢/٤/٣ معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

تشير معاملات الارتباط إلى طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع كما توضح اتجاه العلاقة سواء كانت طردية أو عكسية وهو ما يعد بمثابة تمهيد لشكل العلاقة بين المتغيرات إلى حين التوصل إلى النتيجة النهائية من خلال نتائج تحليل الانحدار، وكانت نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط بين المتغيرات من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	FirmSpec	B.Ind	Prob (Change)	SIZE	LEV	EPS	Z-Score	Capital
FirmSpec		٠,٦٦٢	٠,٥٦٧-	٠,١٢٩	٠,٠٣٥	٠,٠٢٧	٠,٠٣٧	٠,٠٣١-
B.Ind	٠,٦٦٢		٠,٥٥٩-	٠,١٧٧-	٠,٠٩١-	٠,٠٤٧	٠,١١٨	٠,٢٢٧
Prob (Change)	٠,٥٦٧-	٠,٥٥٩-		٠,٤٥٩	٠,٢١٠-	٠,١٢٥-	٠,٠٦٧-	٠,٠٧٨
SIZE	٠,١٢٩	٠,١٧٧-	٠,٤٥٩		٠,٤٢٥	٠,٣٢١	٠,٠٩٩-	٠,٤٣٧
LEV	٠,٠٣٥	٠,٠٩١-	٠,٢١٠-	٠,٤٢٥		٠,٠١٧-	٠,٢١١-	٠,٤٤٧
EPS	٠,٠٢٧	٠,٠٤٧	٠,١٢٥-	٠,٣٢١	٠,٠١٧-		٠,١١٠	٠,٠٥٧-
Z-Score	٠,٠٣٧	٠,١١٨	٠,٠٦٧-	٠,٠٩٩-	٠,٢١١-	٠,١١٠		٠,٠٦٩-
Capital	٠,٠٣١-	٠,٢٢٧	٠,٠٧٨	٠,٤٣٧	٠,٤٤٧	٠,٠٥٧-	٠,٠٦٩-	

يتضح من خلال النتائج المبينة بالجدول السابق وجود علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة الخاصة بكل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة والمتغير التابع الخاص بخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وبالتالي فإن زيادة مستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة يساهم في انخفاض قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

وفي هذا الصدد تتفق النتيجة مع العديد من الدراسات (Hsieh, Y. T., & Lin, C. J., 2016) حيث أشارت إلى أنه من الطبيعي أن تكون العلاقة عكسية بين التخصص الصناعي واستقلالية مجلس الإدارة وخيارات تصنيف تقرير التدفقات النقدية، أي أن التخصص الصناعي للمراقب واستقلالية مجلس الإدارة يساهم في تحجيم فرصة الإدارة في استغلال خيارات تصنيف تقرير التدفقات النقدية.

٣/٤/٣ نتائج تحليل الانحدار البسيط

أولاً: الفرض الإحصائي الأول للدراسة

ينص الفرض الإحصائي الأول للدراسة على "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية" ولاختبار صحة هذا الفرض استندت الباحثة إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والمتغير التابع خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٤): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرض الإحصائي الأول

Sig.	DF	قيمة F المحسوبة	القوة التفسيرية R2	معامل الارتباط	المتغير التابع	التقديرات			النموذج
						Sig.	T	معامل الانحدار	
٠,٠٠٠	١	٢٥,١٦	٠,٣٢١	-٠,٥٦٧	خيارات التصنيف	٠,٠٣٤	٢,٢٢٨-	٤,٢٣٥-	الثابت
	٢٦٣					٠,٠٠٠	٤,٦٧١	٠,٠٦٦	التخصص الصناعي

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرض الأول للدراسة الملاحظات التالية:

- بلغ معامل التحديد R2 ٠,٣٢١ وهو ما يشير إلى أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٣٢,١٪ أي أن المتغير المستقل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يفسر ٣٢,١٪ من التغير في خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، كما أن قيمة F المحسوبة تبلغ ٢٥,١٦ بمستوى معنوية قدره (٠,٠٠٠) مما يشير إلى صلاحية النموذج.
 - يتضح معنوية العلاقة بين المتغير المستقل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والمتغير التابع خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، والجدير بالذكر وجود علاقة عكسية معنوية بينهما تبلغ -٠,٥٦٧، أي أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤدي إلى تحجيم قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.
 - بناء على تلك النتائج يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الأول للدراسة "يوجد تأثير عكسي معنوي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية".
- ثانياً: الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

ينص الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية" ولاختبار صحة هذا الفرض استندت الباحثة إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين المتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة والمتغير التابع خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرض الإحصائي الثاني

Sig.	DF	قيمة F المحسوبة	القوة التفسيرية R2	معامل الارتباط	المتغير التابع	التقديرات			النموذج
						Sig.	T	معامل الانحدار	
٠,٠٠٠	١	٣٨,٤١	٠,٣١٢	٠,٥٥٩-	خيارات التصنيف	٠,٠٠١	٣,٤٧١-	٣,٦٨٧-	الثابت
	٠,٠٠٠					٥,٧١٢	١,٤٢٨	الاستقلالية	

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرض الثاني للدراسة الملاحظات التالية:

- بلغ معامل التحديد R2 ٠,٣١٢ وهو ما يشير إلى أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٣١,٢٪ أي أن المتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة يفسر ٣١,٢٪ من التغير في خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، كما أن قيمة F المحسوبة تبلغ ٣٨,٤١ بمستوى معنوية قدره (٠,٠٠٠) مما يشير إلى صلاحية النموذج.
- يتضح معنوية العلاقة بين المتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة والمتغير التابع خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، والجدير بالذكر وجود علاقة عكسية معنوية بينهما تبلغ -٠,٥٥٩، أي أن استقلالية مجلس الإدارة تؤدي إلى تحجيم قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.
- بناء على تلك النتائج يمكن للباحثة قبول الفرض البديل الثاني للدراسة "يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية".

٤/٤/٣ نتائج تحليل الانحدار المتعدد

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للدراسة من واقع تحليل الانحدار المتعدد الذي يأخذ في حسابه كافة المتغيرات الضابطة لتحديد أثر المستقل على التابع، وكانت نتائج تحليل الانحدار المتعدد على النحو التالي:

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفروض الإحصائية للدراسة

النموذج رقم (٣)		النموذج رقم (٢)		النموذج رقم (١)		المتغيرات
T	معامل الانحدار	T	معامل الانحدار	T	معامل الانحدار	
٢,١٩٥-	٣,٩٧١-	٢,٣٧١-	٤,٦١١-	٣,٧٢١-	٤,١٢٥-	الثابت
٢,٢٧٧-	٠,٠٧٩-			٢,٤٥١-	٠,٠٥٧-	FirmSpec
٣,٤٢١-	٠,٧٨٥-	٣,٧٦٦-	٠,٣٩٢-			B.Ind
٢,٩٦٥-	٠,٦٢٨-					FirmSpec*B.Ind
٢,٠٠١	٠,٢٦١	٢,٣١٠	٠,٢٣٤	٢,٠١١	٠,٢٥٤	SIZE
٢,٠٢٠-	٠,٠٤٣-	٢,٣٣١-	٠,٠٥٤-	٢,٥٤٠-	٠,٠٤٢-	LEV
٠,٣٢١	٠,٠٠٧-	٠,٢٥١	٠,٠٠١-	٠,٢٤٧	٠,٠٠٦-	EPS
٠,٤١٠	٠,٠٠٣-	٠,٣٢٧	٠,٠٠٤-	٠,٢١٤	٠,٠٢٤-	Z-Score
٠,٤٣٢	٠,٠٠٢	٠,٥٦١	٠,٠٠٧	٠,٤٥٨	٠,٠٠٨	Capital
٢٦٤		٢٦٤		٢٦٤		عدد المشاهدات
٪٤٦		٪٣٧		٪٣٩		القوة التفسيرية

د. هبه جمال هاشم

يتضح لدى الباحثة من نتائج تحليل الانحدار المتعدد ارتفاع القوة التفسيرية للنماذج الثلاث عن الانحدار البسيط حيث بلغت ٣٩٪، ٣٧٪، ٤٦٪ على التوالي، والجدير بالذكر أن أعلى قوة تفسيرية للنماذج الثلاث كانت للنموذج الثالث حيث تواجد في هذا النموذج المتغير الرئيسي للدور المعدل لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

كما يتضح وجود علاقة عكسية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية في النموذج الأول، وهو ما يشير إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤدي إلى تحجيم قدرة الإدارة على استغلال فجوة خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، ومن ناحية أخرى يتبين وجود علاقة عكسية معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية في النموذج الثاني، وهو ما يشير إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تؤدي إلى تحجيم قدرة الإدارة على استغلال فجوة خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، أما في النموذج الثالث فيتضح معنوية كلا المتغيرين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة، كما يتبين تزايد مستوى معنوية الدور المعدل بين المتغيرين، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة، ومن ثم يؤثر كلا المتغيرين في نفس الاتجاه على المتغير التابع، وتتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات ذات الصلة (Gordon, E. A., Henry, E., Jorgensen, B. N., & Linthicum, C. L., 2017; Baik, B., Cho, H., Choi, W., & Lee, K., 2016).

وعلاوة على ذلك يتضح معنوية المتغيرات الرقابية الخاصة بكل من حجم الشركة ومستوى الرفع المالي، إلا أنها طردية مع حجم الشركة وعكسية مع الرفع المالي، أي أن زيادة حجم الشركة تؤدي إلى زيادة قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، بينما يؤدي زيادة الرفع المالي إلى انخفاض قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

وأخيراً، بناء على النتائج سألقة العرض والتحليل يمكن للباحثة قبول كافة الفروض الإحصائية للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الأول: يوجد تأثير (عكسي) ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير (عكسي) ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير (عكسي) ذو دلالة إحصائية للدور المعدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.

٥/٤/٣ نتائج تحليل الانحدار التدرجي

استناداً إلى النتائج السابقة التي تشير إلى قبول الفروض البديلة للدراسة أي أن جميعها له تأثير عكسي معنوي على المتغير التابع للدراسة، ولكن نتائج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لم توضح أي المتغيرين (التخصص الصناعي لمراقب الحسابات & استقلالية مجلس الإدارة) أكثر تأثيراً على المتغير التابع (خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية)، حتى يتسنى ذلك لابد من إجراء تحليل الانحدار المتدرج وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار المتدرج للفروض الإحصائية للدراسة

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1 (Constant)	-12.661	2.468		-5.129	.000			
التخصص الصناعي	1.243	.059	.899	21.089	.000	.899	.899	.899
2 (Constant)	-16.023	2.443		-6.558	.000			
التخصص الصناعي	.931	.094	.674	9.920	.000	.899	.697	.394
استقلالية مجلس الإدارة	.138	.034	.278	4.098	.000	.825	.373	.163

a. Dependent Variable: خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية

تخلص الباحثة من خلال العرض السابق للجدول أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات هو أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، ويليه المتغير استقلالية مجلس الإدارة.

النتائج والتوصيات

في ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ويمكن عرضها علي النحو التالي:

النتائج

- ١- يعمل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على كشف الغش والتلاعب ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبتنتج عن ذلك تحقيق مصالح الشركة والمساهمين وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة والرقابة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.
- ٢- تعتبر بيانات تقارير التدفقات النقدية ذات أهمية كبيرة لكافة أصحاب المصالح حيث تفيد في إتخاذ كثير من القرارات مثل تقييم الشركة وتوفير معلومات إضافية عن أسواق الأسهم.
- ٣- يساهم التكامل بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة في زيادة جودة عملية المراجعة عن طريق الحد من تلاعب الإدارة في خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية وتقييد ممارسات إدارة الأرباح بها.
- ٤- تتوقف العلاقة الموجبة بين وجود مراقب حسابات متخصص وجودة الأرباح علي البيئة النظامية التي تعمل في ظلها الشركة، حيث أن وجود مراقب حسابات متخصص يعتبر مؤشراً علي تفعيل آليات الحوكمة.
- ٥- ترتبط ممارسات إدارة الأرباح بتقارير التدفقات النقدية ارتباطاً سلباً مع استقلال مجلس الإدارة للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص مقابل شركات يتم مراجعتها من قبل مراقب غير متخصص.
- ٦- تشير الدراسة التطبيقية إلى أن زيادة مستوى التخصص الصناعي لمراقب الحسابات واستقلالية مجلس الإدارة يساهم في تحجيم قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وذلك بما يتفق مع ما توصلت إلى الدراسات السابقة.
- ٧- توصلت الدراسة إلى معنوية المتغيرات الرقابية الخاصة بكل من حجم الشركة ومستوى الرفع المالي، حيث تؤدي زيادة حجم الشركة إلى زيادة قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، بينما يؤدي زيادة الرفع المالي إلى انخفاض قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.
- ٨- يوجد علاقة عكسية معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية تبلغ -٠,٥٦٧، أي أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤدي إلى تحجيم قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، وهو ما يعني قبول الفرض الأول للدراسة.

د. هبه جمال هاشم

- ٩- يتضح معنوية العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية، والجدير بالذكر وجود علاقة عكسية معنوية بينهما تبلغ -٠,٥٥٩، أي أن استقلالية مجلس الإدارة تؤدي إلى تحجيم قدرة الإدارة على استغلال خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية.
- ١٠- توصلت الدراسة التطبيقية إلي قبول الفرض الثالث والذي ينص علي "وجود تأثير عكسي معنوي للدور المعدل للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وخيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية".

التوصيات والأبحاث المستقبلية

- ١- ضرورة إصدار معيار مراجعة مصري أو دولي يؤكد على أهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات مما يساهم في زيادة فعالية عملية المراجعة وتحسين مصداقية التقارير المالية.
- ٢- يجب على هيئة الرقابة المالية تدعيم مراجعة خيارات تصنيف تقارير التدفقات النقدية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة مراقب حسابات متخصص في الصناعة من خلال وضع القواعد والإجراءات التي تدعم هذا الاتجاه.
- ٣- تدعيم آليات شفافية المعلومات من خلال تدعيم استقلالية مجلس الإدارة في تحقيق الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن تقارير التدفقات النقدية، مما يساهم في الحد من حوافز الإدارة للتلاعب بتقارير التدفقات النقدية.
- ٤- ضرورة تنظيم دورات تدريبية إلزامية لكل من يشغل منصب مدير تنفيذي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية للتوعية بدور جودة الإفصاح والشفافية في تخطي الأزمات التي يمكن أن تواجه الشركة، وأن التلاعب في تقارير التدفقات النقدية لإخفاء هذه المشكلات لا ينتج عنه إلا تفاقم هذه المشكلات وتهديد قدرة الشركة على الاستثمار.
- ٥- إجراء المزيد من الأبحاث عن العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ومحددات إدارة الأرباح في البيئة المصرية.
- ٦- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية عن العلاقة بين خيارات تصنيف التدفقات النقدية وتقلب عوائد الأسهم في شركات الوساطة المالية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

١. أبو العلا، محمد عبد العزيز محمد، "أثر درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات علي جودة التقارير المالية بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ٢٠١٨، ص: ٢٥٦-٣١٩.
٢. حسن، يوسف صلاح عبد الله، "أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين فترة بقائه وتقلبات أسعار الأسهم دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص: ٥٢٦-٥٨٦.
٣. حسين، محمد إبراهيم محمد، "تأثير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة المراجعة: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ٢٠١٩، ص: ١-٣٤.
٤. عبد الرحمن، أمجد حسن، "دراسة تأثير علاقة النسب المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية علي مؤشرات الأداء المالي (معدل دوران رأس المال العامل وربح التشغيل وربحية السهم والقيمة السوقية للسهم ومعدل العائد علي الاستثمار ومعدل العائد علي حقوق الملكية) دراسة تطبيقية علي شركات المقاولات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، ٢٠٢٠، ص: ١-٣٨.
٥. محمد، هشام سعيد إبراهيم، "أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية علي الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، ٢٠١٩، ص: ١-٨٦.

المراجع الأجنبية

1. Agarwala, N., Pareek, R., & Sahu, T. N. (2022). Does board independence influence CSR performance? A GMM-based dynamic panel data approach. *Social Responsibility Journal*, (ahead-of-print).
2. Al Sharawy H., (2021). Earnings Versus Cash Flows in Predicting Future Cash Flows: Evidence From Egypt and KSA. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 5(1), 714-743.

3. Alareeni, B. A. (2019). The associations between audit firm attributes and audit quality-specific indicators: A meta-analysis. *Managerial Auditing Journal*.
4. Alipour, M., Ghanbari, M., Jamshidinavid, B., & Taherabadi, A. (2019). Does board independence moderate the relationship between environmental disclosure quality and performance? Evidence from static and dynamic panel data. Corporate Governance: *The International Journal of Business in Society*.
5. Al-Qadasi, et al.(2022)., Do Industry Specialist Audit Firms Influence Real Earnings Management? The Role of Auditor Independence. <https://www.researchgate.net/publication/358309998>
6. Alshabibi, B. (2021). The Role of Institutional Investors in Improving Board of Director Attributes around the World. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(4), 166.
7. Azizah, N., Muwidha, M., & Magdalena, M. (2021, July). Analysis of Cash Flow Components, Gross Profit, Earnings per Share on Stock Returns Manufacturing Company Listed in the Indonesian Stock Exchange from 2016 Until 2018. *In 2nd Annual Management, Business and Economic Conference (AMBEC 2020)* (pp. 111-115). Atlantis Press.
8. Badawy, H., & Aly, A. (2018). The impact of auditor industry specialization, type of auditor and audit opinion on ARL: The Case of Egypt. *International Journal of Accounting Research*, 6(2), 184-192.
9. Baik, B., Cho, H., Choi, W., & Lee, K. (2016). Who classifies interest payments as financing activities? An analysis of classification shifting in the statement of cash flows at the adoption of IFRS. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(4), 331-351.
10. Benson, E., & Odey, J. O. (2022). Net cash flow from operating activities and liquidity of First Bank Niageria Plc. *World Scientific News*, 168, 1-15.
11. Bertoni, F., Meoli, M., & Vismara, S. (2022). Too Much of a Good Thing? Board Independence and the Value of Initial Public Offerings. *British Journal of Management*, 1-30.

-
-
12. Bills, K. L., Jeter, D. C., & Stein, S. E. (2015). Auditor industry specialization and evidence of cost efficiencies in homogenous industries. *The Accounting Review*, 90(5), 1721-1754.
 13. Butar-Butar, S., & Indarto, S. L. I. L. (2018). Does Auditor Industry Expertise Improve Audit Quality In Complex Business Environments?. *Jurnal Akuntansi dan Keuangan*, 20(1), 1-12.
 14. Cheung, W. M., & Jiang, L. (2016). Does free cash flow problem contribute to excess stock return synchronicity?. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 46(1), 123-140.
 15. Chiang, S., Kleinman, G., & Lee, P. (2020). The effect of auditor industry specialization and board independence on the cash flow reporting classification choices under IFRS: evidence from Taiwan. *International Journal of Accounting & Information Management*.
 16. Coulton, J. J., Saune, N., & Taylor, S. L. (2022). Are analysts' cash flow forecasts associated with improved earnings quality? Australian evidence. *Pacific-Basin Finance Journal*, 73, 101758.
 17. Ding, F., Qiao, Z., Hu, M., & Lu, M. (2022). Industry Specialization and Audit Quality: Evidence from Audit Firm Switches in China. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies*.
 18. Ding, X., & Shahzad, M. (2022). Environmental administrative penalty, environmental disclosures, and the firm's cash flow: evidence from manufacturing firms in China. *Environmental Science and Pollution Research*, 1-10.
 19. Eça, J. P. A., Júnior, W. T., & do Valle, M. R. (2022). Effect of debt structure concentration on the investment–cash flow sensitivity of Brazilian companies. *International Journal of Managerial Finance*.
 20. Elfeky, M. I. (2017). The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt. *The Journal of Finance and Data Science*, 3(1-4), 45-59.
 21. Fang, J., Lobo, G. J., Zhang, Y., & Zhao, Y. (2018). Auditing related party transactions: Evidence from audit opinions and restatements. *Auditing*, 37(2), 73–106.

-
-
22. Felix, R. (2018). The effect of informed outside directors on investment efficiency. *In Advances in Management Accounting*. 30,99-127.
 23. Foerster, S., Tsagarelis, J., & Wang, G. (2017). Are cash flows better stock return predictors than profits?. *Financial Analysts Journal*, 73(1), 73-99.
 24. Garcia Blandon, J., & Argiles- Bosch, J. M. (2018). Audit partner industry specialization and audit quality: Evidence from Spain. *International Journal of Auditing*, 22(1), 98-108.
 25. Gautam, V., & Vaidya, R. R. (2018). Evidence on the determinants of investment-cash flow sensitivity. *Indian Economic Review*, 53(1), 229-244.
 26. Gordon, E. A., Henry, E., Jorgensen, B. N., & Linthicum, C. L. (2017). Flexibility in cash –flow classification under IFRS: determinants and consequences. *Review of Accounting Studies*, 22(2), 839-872.
 27. Guo, Q., Koch, C., & Zhu, A. (2020). The Value of Auditor Industry Specialization-Evidence from a Structural Model. *Available at SSRN 3673987*.
 28. Gupta, G., & Mahakud, J. (2022). Impact of financial distress on investment-cash flow sensitivity: evidence from emerging economy. *International Journal of Managerial Finance*, (ahead-of-print).
 29. Gupta, G., Mahakud, J., & Verma, V. (2020). CEO's education and investment–cash flow sensitivity: an empirical investigation. *International Journal of Managerial Finance*. 17(4), 589-618.
 30. Hidayat, S. B. D., & Mardijuwono, A. W. (2021). The Effect of Accounting Information Quality on Investment Efficiency with Auditor Specialization as Moderating Variables. *Review of International Geographical Education Online*, 11(4), 320-329.
 31. Hom, C., Samson, D., Cregan, C., & Cebon, P. (2022). Director independence: Going beyond misaligned incentives to resource dependence. *Australian Journal of Management*, 47(1), 53-78.
 32. Hosseini, S. A., Khalighi, S., & Behbahaninia, P. S. (2021). Accounting Information Quality, Investment Efficiency, and Auditor Specialization. *International Journal of Finance & Managerial Accounting*, 6(23), 1-13.

-
-
33. Hsieh, Y. T., & Lin, C. J. (2016). Audit firms' client acceptance decisions: Does partner-level industry expertise matter?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35 (2), 97-120.
 34. Hu, X., Lin, D., & Tosun, O. K. (2022). The effect of board independence on firm performance—new evidence from product market conditions. *The European Journal of Finance*, 1-30.
 35. Investopedia (2018). What is operating cash flows?. available at: www.investopedia.com/terms/o/operatingcashflow.asp.
 36. Ismail, W. A. W., Hashim, M. H., Tjahjadi, B., & Kamarudin, I. R. (2022). Timeliness of Financial Reporting: The Examination of Auditor Tenure and Industry Specialization.
 37. Jorjani, M., & Safari Gerayeli, M. (2018). Auditor tenure and stock price volatility: The moderating role of auditor industry specialization. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 12(1), 65-76.
 38. Kharuddin, K. A. M., Basioudis, I. G., & Al Farooque, O. (2021). Effects of the Big 4 national and city-level industry expertise on audit quality in the United Kingdom. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 43, 100398.
 39. Kirana, I. G. A. I., & Ramantha, I. W. (2020). The Effect of Auditor Rotation, Time Pressure, and Audit Tenure on Audit Quality with Auditor Specialization as Moderation Variable: (Empirical Study of Manufacturing Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange in 2014-2018). *International Research Journal of Management, IT and Social Sciences*, 7(3), 126-136.
 40. Ko, C., Lee, P. and Anandarajan, A. (2019). The impact of operational risk incidents and moderating influence of corporate governance on credit risk and firm performance. *International Journal of Accounting and Information Management*.
 41. Kurniasih, I., Kiswanto, K. (2019). The Effect of Industrial Specialization Auditors, and Audit Committee Expertise on Audit Quality. *Accounting Analysis Journal*, 8(2), 118-126.

-
-
42. Laoworapong, M., Supattarakul, S., & Swierczek, F. W. (2015). Corporate governance, board effectiveness, and performance of Thai listed firms. *AU Journal of Management*, 13(1), 25-40.
43. Larkin, Y., Ng, L., & Zhu, J. (2018). The fading of investment-cash flow sensitivity and global development. *Journal of Corporate Finance*, 50, 294-322.
44. Le, Q., Vafaei, A., Ahmed, K., & Kutubi, S. (2022). Independent directors' reputation incentives and firm performance—an Australian perspective. *Pacific-Basin Finance Journal*, 72, 101709.
45. Mahardini, N. Y., Suprihatin, N. S., & Nurzamzami, F. (2020). Does Leverage, Dividend Per Share, and Cash Flow Volatility Affect Hedging Decisions?: An Empirical Study on Listed Manufacturing Companies. *Journal of Accounting Auditing and Business*-Vol, 3(2).
46. Mirza, N. I., Malik, Q. A., & Mahmood, C. K. (2020). The value of board diversity in the relationship of corporate governance and investment decisions of pakistani firms. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 6(4), 146.
47. Monique, A., & Harymawan, I. (2022). The Influence of Industrial Specialization Auditor on Audit Report Lag. *JABE (JOURNAL OF Accounting and Business Education)*, 6(2), 10-21.
48. Mukhlisin, M. (2018). Auditor tenure and auditor industry specialization as a signal to detect fraudulent financial reporting. *Academy of Accounting and financial studies journal*, 22(5), 1-10.
49. Muniandy, B. (2022). Audit fees, board ethnicity and board independence: evidence from South Africa. *Managerial Auditing Journal*, 37(4), 409-437.
50. Namazi, M., & Hosseini-Nia, S. (2017). The Moderating Role of Corporate Governance on the Relationship between a Firm's Product Lifecycle and Risk-Taking. *Asian Journal of Accounting and Governance*, 8, 87-100.
51. Nguyen, D. V., Dang, D. Q., Pham, G. H., & DO, D. K. (2020). Influence of overconfidence and cash flow on investment in Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(2), 99-106.

-
-
52. Nisrina, N. (2021). Product Market Competition and Audit Fees: Auditor Industry, Specialization as A Moderating Variable. *Journal Diamika Akuntansi dan Bisnis*, 8(1).
53. Nugraha, N.M., Fitria, B. T., Nugraha, D.N. S., & Torong, R. B. (2021). Does sales growth, asset structure, company size and cash flow stability affect stock prices?. *Management and Entrepreneurship: Trends of Development*, 1(15), 24-40.
54. Papadaki, A., & Pavlopoulou-Lelaki, O. C. (2021). Analysts' cash flow forecasts informativeness, financial distress and auditor quality. *Accounting Research Journal*, 35(3), 408-426.
55. Pornupatham, S., Tan, H. T., Vichitsarawong, T., & Yoo, G. S. (2022). The Effect of Cash Flow Presentation Method on Investors' Forecast of Future Cash Flows. *Management Science*.
56. Prayogi, A., Lestari, P., & Setyorini, C. T. (2022). Internal Factors, External Factors and Earnings Management: Moderating Effects of Auditor Industry Specialization., *Global Financial Accounting Journal*, 6(1), 13-30.
57. Sanoran, K. L. (2022). Audit partner industry specialization and the cost of debt: Evidence from Thailand. *Journal of International Accounting Research*.
58. Shaukat, A., Qiu, Y., & Trojanowski, G. (2016). Board Attributes, Corporate Social Responsibility Strategy, and Corporate Environmental and Social Performance. *Journal of Business Ethics*, 135(3), 569-585.
59. Sitompul, S., & Khadijah, S. (2020). Analysis Net Profit, Dividend, Debt, Cash Flow, and Capital Net Working That Influence Investment Decisions on Manufacturing Companies. *International Journal of Research and Review*, 7(3).
60. Soyemi, K., Afolabi, O. V., & Obigbemi, I. F. (2021). External audit quality and clients' corporate governance mechanisms in Nigeria: Any nexus?. *Journal of Research in Emerging Markets*, 3(2), 44-59
61. Su, L., Zhao, X., & Zhou, G. (2016). Auditor tenure and stock price idiosyncratic volatility: The moderating role of industry specialization. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 35(2), 147-166.

-
-
62. Tawiah, V., & Boolaky, P. (2019). Determinants of IFRS compliance in Africa: analysis of stakeholder attributes. *International Journal of Accounting & Information Management*. 27(4). 573-599.
63. Thongchai, C., & Ussahawanitchakit, P. (2015). Audit specialization and audit success: an empirical investigation of certified public accountants (CPAs) in Thailand. *The Business & Management Review*, 7(1), 395-407.
64. Toumeh, A. A., Yahya, S., & Amran, A. (2020). Surplus Free Cash Flow, Stock Market Segmentations and Earnings Management: The Moderating Role of Independent Audit Committee. *Global Business Review*.
65. Uthman, A. B., Salami, A & Ajape, K. (2022). Impact of auditor industry specialization on the audit quality of listed non -financial firms in Nigeria. *Nigeria Journal of Risk and Insurance* , 12 (1), 29-56.
66. Wei, W., Tang, R. W., & Yang, J. Y. (2018). Independent directors in Asian firms: An integrative review and future directions. *Asia Pacific Journal of Management*, 35(3), 671-696.
67. Zalata, A. & Roberts, C. (2016). Internal corporate governance and classification shifting practices: an analysis of U.K. corporate behavior. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*. 31 (1). 51-78.
68. Zhang, Y., Sun, F., & Xian, C. (2017). Does auditor industry expertise affect bank loan costs?. *Managerial Auditing Journal*.

Measuring the impact of the Relationship between the Industrial Specialization of the Auditor and the Independence of the Board of Directors on the Options for Classifying Cash Flow Reports: Applied evidence from the Egyptian Exchange

Dr. Heba Gamal Hashim

Abstract:

The current research aimed to study and test the effect of the relationship between the auditors' industrial specialization and the independence of the board of directors on the options for classifying cash flow reports. The impact of the auditor's industrial specialization and the independence of the board of directors on reducing the profit management's manipulation of cash flow, and a sample of companies has been relied upon listed in the EGX 100 index, because they are the most traded companies and therefore they are able to apply the rules of governance and highlight aspects of independence the board of directors, and in light of the various accounting standards versions, the time series can start from 2017 to 2020 in order to avoid the effects of inflation for the year 2016. The level of industrial specialization of the auditor and the independence of the board of directors contribute to the reduction of the management's ability to exploit the options for classifying cash flow reports.

Key words: The auditors' industrial specialization, independence of the board of directors, Cash flow reports.